الحكم الراشد
كيف ومتى يتحقق في عالمنا المعاصر

سحر زكي

١٤٣٨هـ – أكتوبر ٢٠١٦م

المحتويـــات

المحتويـــــــات ٢

تقديـــــــــم ٣

دولة المدينة وإرساء قواعد الحكم الراشد ٤

دولة الخلافة الراشدة ١٣

نظام الحكم في الإسلام عبر التاريخ ١٦

أولا: سيادة الشريعة ١٧

ثانيا: الحاكم وكيل عن الأمة ٢٠

ثالثا: الشورى واجبة ٢٢

الطغيان القادم إلى بلاد المسلمين ٢٣

الحكم الراشد بين الإسلام والعلمانية ٢٨

نماذج من أنظمة الحكم الحالية ٣٣

مصـــــــــــــر ٣٣

الجزائـــــــــــر ٣٤

تركيـــــــــــــا ٣٤

التجربة التركية في صد المحاولة الإنقلابية ٣٦

فرنســـــــــــــا ٣٧

روسيـــــــــــــا ٣٧

أمريكـــــــــــــا ٣٨

الحكم الأمريكي وثورات الربيع العربي ٤٠

الحركة الإصلاحية والديمقراطية في العالم الإسلامي ٤١

تجربة الحركة الإسلامية مع الدولة الوطنية المعاصرة ٤٢

الديمقراطية الأمريكية في الدول الإسلامية ٤٥

الحكم الراشد: كيف يتحقق في عالمنا المعاصر؟ ٤٩

التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية ٤٩

متى يتحقق الحكم الراشد في عالمنا المعاصر ٥٧

خاتمـــــــــــة ٥٨

المراجـــــــــع ٥٩

المؤلف في سطور ٦٠

تقديـــــم

الحكم الراشد الذي يرتضيه أي مجتمع من المجتمعات هو الحكم الذي يأتي الحاكم فيه باختيار الأمة وبتداول سلمي للسلطة، وهو الحكم الذي تكون فيه السلطة للأمة والسيادة للمرجعية التي ارتضتها فلا ينفرد حاكم بحق التشريع والتحليل والتحريم، كما يقام فيه العدل وتمضي فيه أحكام القضاء على الحكام قبل المحكومين ويعيش الناس في ظله أحرارا في عقيدتهم آمنين فيه على أنفسهم، بالإضافة إلى ضمان حقوق المعارضة وعدم إنفراد الأقلية بالحكم، وهو الضامن الحقيقي لتأمين الدولة من الداخل والخارج.

بالحكم الراشد نضمن صحة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتي جاءت على لسان الصديق رضي الله عنه عندما قال في خطبته الأولي للمسلمين: إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فمنع وجود طاغية في الحكم كما منع طاعة الحاكم المستبد.

وقد تعلمها الصديق من صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم في رحلة الهجرة وبناء دولته في المدينة التي عاش فيها المهاجرون والأنصار واليهود والمشركون وانتهاء بحجة الوداع التي كانت درسا لتحقيق التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وكل انحراف عن معايير الحكم الراشد أدى إلى إضعاف نظم الحكم في بلاد المسلمين حتى سقطت الخلافة عام ١٩٢٤ وبدأ عصر جديد تخلى فيه المسلمون عن الحكم الراشد بإرادتهم أو رغما عنهم بسقوطهم تحت هيمنة النظام العالمي وزادت الهيمنة مع إنشاء الأمم المتحدة التي طوعت معايير الحكم الراشد لتطوير المنظومة العالمية لرفاهية شعوبها وإضعاف الشعوب المسلمة التي استسلمت للطغيان.

وعندما بدأت ثورات الربيع العربي تطلعت الشعوب المسلمة للعودة من جديد إلى الحكم الراشد من خلال اختيارها لحكامها إلا أنها اصطدمت بالثورة المضادة، فكان على تلك الشعوب بعلمائها ومفكريها تحديد سبل العودة إلى الحكم الراشد وتطويع وسائل الاتصال الحديثة والمراكز البحثية وفرض إرادتها على المنظومة الدولية لتغييرها أو إصلاحها وإعادة هيكلة منظماتها أو إنشاء نظام إسلامي جديد يضمن الكرامة والعدل لكل إنسان.

إن الحكم الراشد الذي ننشده ليس حكم دولة بني أمية ولا بني العباس التي تحتكر فيه أسرة من الأسر الحكم وتتوارثه فيما بينها بل ننشد الحكم الراشد الذي يأتي الحاكم فيه بالشورى ويقام به العدل وتكون السيادة فيه للشرع والسلطة للأمة، وتكون فيه المرجعية العليا لأحكام الشريعة المستمدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة كما قال نبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا كتاب الله وسنتي".

دولة المدينة وإرساء قواعد الحكم الراشد

"لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الدين ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه"، هل كان رسول الله حينها يملك القوة التي تجعله بهذا الثبات، نعم كان يملك اليقين بنصر الله لأنه يدعو إلى الحق والعدل والمساواة بين الناس، كان يملك قلبا شجاعا مكنه من مواجهة مشركي قريش رغم أنه ما زال في بداية طريق الدعوة، لقد علم رسول الله "إن الدين عند الله الإسلام"، إذن فالهدف الذي جاء من أجله النبي محمد صلى الله عليه وسلم كان واضحا جليا وهو نشر دعوة الإسلام، السؤال: هل الهدف عام للناس كافة؟ "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"، الدعوة عامة فمن أين نبدأ؟ وهل الهدف واضح للأمة؟

هل نحتكم للشريعة الإسلامية أم نحتكم للنظام الدولي ومنظماته رغم تآمره على بلاد المسلمين واعتبار الإسلام العدو الأول لهذا النظام الذي أحتكم إليه، فهل أتنازل عن ديني وأذوب في المجتمع الدولي حتى أصل إلى الحكم (ولن أصل مهما تنازلت) أم أحتكم إلى ديني وأتمسك بسنة نبيي كما أُمرت "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا، كتاب الله وسنتي"

هل وقف ثوار دول الربيع العربي وأقسموا: لو وضعوا الشمس في يميننا والقمر في يسارنا حتى نترك مقاومة تلك الأنظمة الخائنة العميلة المتآمرة على بلاد المسلمين ما فعلنا حتى ننتصر عليها ونطرد المحتل من بلادنا أو نهلك دون ذلك، هل ملكوا الإيمان واليقين بنصر الله لهم الذي يجعلهم يبذلون الغالي والنفيس لمقاومة الطغاة والمستبدين والمستهزئين بدينهم والمعتدين على أرضهم والمنتهكين لأعراضهم؟

قوبلت الدعوة بالقبول من المقربين فكانت خديجة وأبوبكر وعثمان وعلي وعبدالرحمن بن عوف وغيرهم من السابقين إلى الإسلام رضي الله عنهم أجمعين، اجتمعوا بدار الأرقم ليتدارسوا ويتعلموا الدين الذي يبدأ بالتوحيد، لا إله إلا الله، ليس موسى إله وليس عيسى إله وليس محمد إله، وإنما الله إله واحد وحين يعرف المسلم أن الله وحده هو خالقه ومالك أمره، تهون الدنيا ويملك أمر نفسه، وقمة الحرية أن تكون عبدا لله وحده.

وعندما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدعوة بدأت المحن تقابل أصحابه، لكنهم صبروا وتحملوا الأذى ولم يرهبهم سطوة حاكم ولا تعذيب سيد لعبده بل زادهم إصرارا على حريتهم وانتصارا لدينهم وبذل النفس والمال لحماية المستضعفين وشراء العبيد، وعندما اشتد بهم إيذاء قريش أمرهم النبي بالهجرة إلى الحبشة، أرض بها ملك لا يظلم عنده أحد.

وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم توضح أن السلطان أو الحاكم لا يتولى الحكم إلا برضا المحكومين حتى وإن كان نبيا، حيث رفضت قريش والطائف دعوة النبي بينما قابل أهل المدينة الدعوة بالترحيب وكانت بيعة العقبة بمثابة عقد بين الحاكم وهو النبي صلى الله عليه وسلم وبين المحكوم وهم أهل المدينة رغم أن هناك بالمدينة من ينتظر أن يتوج عبدالله ابن أبي ابن سلول أميرا عليها.

وبدأت رحلة بناء دولة المدينة بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم إليها حيث قام بتحديد أسس العلاقة بين المقيمين والقائمين على الدولة وهي: الأخوة بين المسلمين مهاجرين وأنصار، والمعاهدة مع اليهود لهم ما لنا وعليهم ما علينا مع معاقبة من يغدر ويخون العهد، والتعاملات الإنسانية مع المنافقين أتباع ابن سلول ليضمن تماسك البناء الداخلي للدولة.

لقد ذكرت صحيفة المدينة بالتسمية الصريحة كل قبيلة وكل مجموعة محدِّدة حقوقها وواجباتها، وكان من أهم ميزات هذه الوثيقة أنها قدمت إطاراً واضحاً لبناء دولة ومجتمع متعدد الأديان، مؤسِّسةً بذلك مفهوم الأمة بشكل يضم غير المسلمين إلى الجماعة السياسية دون إقصاء أوتمييز، وكان التسامح الديني وحرية العبادة مكفولة للجميع بأوضح العبارات في هذه الوثيقة الدستورية التي تعتبرها الحركات الإسلامية مرجعية ثابتة تنبض بالحياة في واقعنا الحاضر، وهي مصدر الهام لملايين المسلمين، ولذلك يمكن الاستفادة منها لبناء ديمقراطية إسلامية معاصرة.

ومع الحرب الطائفية التي يفرضها العدو في بلاد المسلمين نرى أنفسنا في حاجة إلى إبرام مثل تلك الوثيقة مع مكونات الدولة بحيث تضمن لغير المسلمين حقوقهم دون إعتداء منهم على حق المسلمين، وفي حالة الاعتداء يكون الرد قاسيا وحاسما مثلما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع يهود المدينة الذين اعتدوا على عرض المسلمات وتحالفوا مع الأعداء فقام بطردهم من المدينة جزاء لخيانتهم وعدم وفائهم بالعهد.

ثم بدأت مرحلة جديدة في البناء وهي تأمين الدولة الإسلامية من خارجها وحماية حدودها فكانت موقعة بدر التي انتصر فيها المسلمون، وكانت مثالا عمليا لقيمة الفرد المسلم في نصرة الدولة حيث أشار الحباب ابن المنذر

على الرسول صلى الله عليه وسلم بمكان المعركة، وضمن نصرة الأنصار حين قالوا: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون.

ثم جاء يوم الثأر في أحد ليكون اختبار لمدى تماسك الدولة وقدرتها على الصمود أمام الأعداء، وقد استشار النبي أصحابه بالقتال داخل المدينة أو الخروج إلى أحد فكانت نتيجة الإقتراع أن اختارت الأغلبية الخروج، وانهزم المسلمون لعصيانهم لأوامر القائد بترك جبل الرماة لجمع الغنائم قبل أن تستقر المعركة لصالح المسلمين، وكان من بركة الشورى أن كانت الهزيمة خارج المدينة فلو كان في داخلها لكانت الهزيمة مروعة.

كانت أُحد جولة من جولات الصراع بين الحق والباطل استعد المسلمون بعدها بثلاثة أيام لملاقاة الأعداء حتى لا يستسلموا للهزيمة ويعتادوا عليها فترة طويلة تؤدي بهم إلي هزيمة نفسية قد يستثمرها العدو لصالحه، وعاد العدو ولم يهنأ بالنصر، إنها عبقرية القائد الفذ وصلابة إرادة الجند في سرعة التغلب على الهزيمة التي لحقت بهم فكانت موقعة حمراء الأسد.

وعندما بدأت ثورات الربيع العربي استشعرت الشعوب الثائرة قدرتها على خلع أنظمتها المستبدة والخروج من هيمنة النظام العالمي، كانت لحظة تاريخية للتحرر الكامل من التبعية، لكن القيادات التي تولت قيادة الثورات لم تستثمر تلك اللحظة فاستغلت الثورات المضادة أدواتها ومعرفتها بطبيعة الشعوب المسلمة التي اعتادت على الدعة وأصابها الوهن الذي أفقدها القدرة على الاستمرار في المقاومة فترات طويلة فانقضت عليها لتحاول إدخالها من جديد في دائرة التبعية لها.

واقتداءا بالنبي صلى الله عليه وسلم على شعوب دول الربيع العربي أن تثور من جديد لتنتزع حقها في أسرع وقت لأن الصراع بين الحق والباطل لن ينتهي، والأولى لأصحاب الحق ألا يستسلموا للباطل مهما امتلك من أدوات، وعليها ألا تترك الثورة المضادة تؤثر في الجيل الثائر بسرعة الاستعداد لإمتلاك القوة التي تمكنها من الانتصار في الجولة القادمة.

الشورى، أهم دعائم الحكم في الإسلام وقد تجلت مرة أخرى في غزوة الأحزاب حيث أشار سلمان الفارسي على النبي بحفر الخندق ونزل النبي على رأي سلمان، وأثناء الحفر اعترضتهم صخرة فطلبوا من النبي العون فقام إليهم وضرب الصخرة بيده الشريفة وقال الله أكبر فتحت فارس، ثم ضرب ضربة أخرى وقال الله أكبر فتحت الروم ثم ضرب ضربة ثالثة وقال الله أكبر فتحت اليمن، ففرح الصحابة بتلك البشريات وأتموا حفر الخندق، وانتصر المسلمون

وهزمت الأحزاب وجاء دور محاكمة اليهود لخيانتهم وتآمرهم على الدولة فقتل ذكورهم وسبيت نساؤهم، فكان الانتصار في غزوة الأحزاب بداية لتثبيت دعائم دولة المدينة في وجه أعدائها من الخارج بقول النبي صلى الله عليه وسلم: اليوم نغزوهم ولا يغزوننا.

سلمان الفارسي من بلاد فارس ليس عربيا لكنه مسلم أشار على النبي فأخذ النبي برأيه وحفر الخندق، واليوم نحن المسلمون نسأل إخواننا المسلمين هل أنت إخواني أم سلفي، جهادي أم وهابي، تنتمي للقاعدة أم للنصرة، ثم نسمع عما يحدث لإخواننا المسلمين من قتل وحرق وانتهاك أعراض في بورما وأفريقيا الوسطى وتركستان الشرقية والأحواز وبلوشستان والعراق والبوسنة ونيجيريا ومالي وفلسطين وسوريا وغيرها من بلاد المسلمين ولا نحرك ساكنا لأننا لسنا هناك، نحن هنا في مصر أو الخليج أو موريتانيا، لم نحرك ساكنا ولم نطالب حكامنا بسحب سفراءنا في تلك الدول التي تنتهك حرمات المسلمين، ولم نقاطعهم مقاطعة اقتصادية أو سياسية، لم نخرج بمظاهرة رفضا لممارسات تلك الدول مع المسلمين المقيمين بها فقط لأننا لسنا هناك، نحن هنا في بلاد الحرمين ندعو لهم من المسجد الحرام.

علينا أن نخصص جزءا من أموال الحج والعمرة لنصرة المسلمين المستضعفين في العالم، كما يجب علينا استقطاع جزء من أموال البترول لإطلاق قمر صناعي لصناعة إعلام إسلامي يوجه الأمة ويستثمر طاقتها لصالح أبنائها، وعلى الأمة توفير المال اللازم لصناعة السلاح النوعي لحماية الشعب السوري من براميل روسيا وبشار.

لقد سقطت الخلافة منذ أقل من مائة عام واستمرت أكثر من ألف عام، تعود الخلافة كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية، وتعود كما قام الاتحاد الأوروبي، لماذا تسمحون لإقامة ولايات متحدة واتحاد أوروبي وتعترضون على قيام ولايات إسلامية أو اتحاد إسلامي؟ لماذا يردد المسلمون ما يردده أعداؤهم؟ هل لأن مرجعيتهم أصبحت الأمم المتحدة والقانون الدولي بديلا عن المرجعية الإسلامية؟ أم أن إسلامهم أصبح الإسلام الذي ينادي به جون كيري وبوتين؟ لقد بشر النبي بفتح بلاد فارس والروم واليمن وهو محاصر من الأحزاب لكنه الفأل والبشرى واليقين بنصر الله، وأنا أبشركم بالنصر وعودة الخلافة وعز الإسلام والمسلمين اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم.

آن لدولة الإسلام بعد أن أمنت الداخل والخارج أن تمارس حقها في زيارة البيت الحرام، لكن قريشا أبت إلا أن تفرض قيودا على الدولة الإسلامية في ممارسة هذا الحق خاصة أنهم ذهبوا لأداء العمرة يسوقون أمامهم الهدي.

ولما علمت قريش نبأ بيعة الرضوان بعد إشاعة مقتل عثمان رضي الله عنه أسرعوا إلى النبي لعقد صلح الحديبية بينهم وبين المسلمين، واشترطوا شروطا رآها المسلمون مجحفة إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وافق

على شروط الصلح وعاد إلى المدينة على أن يعتمر في العام القابل، عام بأكمله تستطيع دولة الإسلام أن تجد لها أنصارا آخرين خارج المدينة فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الرسائل إلى بلاد الفرس والروم ومصر وغيرها.

وكان من شروط الصلح أن من جاء من المسلمين إلى قريش لم يردوه إلى المدينة، ومن جاء من قريش مسلما إلى المدينة ردوه إلى قريش، فقالوا: يا رسول الله أنكتب هذا؟ قال: نعم إنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله، ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجًا ومخرجًا.

وبعد الانتهاء من كتابة وثيقة الصلح والمعاهدة جاء أبو جندل بن سهيل بن عمرو رضي الله عنه وهو في قيوده هارباً من المشركين، فقام إليه أبوه فضربه في وجهه وقال: هذا يا محمد أول من أقاضيك عليه أن ترده إليَّ، فأعاده النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين، فقال أبو جندل: يا معشر المسلمين أأرد إلى المشركين يفتنونني في ديني؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: إنا عقدنا بيننا وبين القوم عهدا، وإنا لا نغدر بهم، ثم طمأنه النبي صلى الله عليه وسلم قائلا: يا أبا جندل اصبر واحتسب، فإن الله جاعل لك ولمن معك فرجاً ومخرجا.

وفي أعقاب صلح الحديبية وعودة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، استطاع أبو بصير أن يفر بدينه من التعذيب في سجون قريش في مكة المكرمة، فبعثت قريش اثنين من رجالها إلى النبي ليعودا به تنفيذاً لشروط المعاهدة.

ويروي عروة بن الزبير رضي الله عنه قصة أبي بصير رضي الله عنه في حديث الحديبية الطويل فيقول:

رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فجاء أبو بصير رجل من قريش وهو مسلم، فأرسلوا في طلبه رجلين، فقالوا: العهد الذي جعلت لنا، فدفعه إلى الرجلين فخرجا به حتى بلغا ذا الحليفة فنزلوا يأكلون من تمر لهم، فقال أبو بصير لأحد الرجلين: والله إني لأرى سيفك هذا يا فلان جيدا فاستله الآخر، فقال: أجل والله إنه لجيد، لقد جربت به ثم جربت به ثم جربت، فقال أبو بصير: أربني أنظر إليه، فأمكنه منه فضربه حتى برد، وفر الآخر حتى أتى المدينة فدخل المسجد يعدو، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه: لقد رأى هذا ذعرا، فلما انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: قتل والله صاحبي وإني لمقتول، فجاء أبو بصير فقال: يا نبي الله، قد أوفى الله ذمتك، قد رددتني إليهم ثم أنجاني الله منهم، قال النبي: ويل أمه مسعر حرب لو كان له أحد، فلما سمع ذلك عرف أنه سيرده إليهم، فخرج حتى أتى سيف البحر.

قال: وينفلت منهم أبو جندل بن سهيل فلحق بأبي بصير، فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبي بصير، حتى اجتمعت منهم عصابة، فوالله ما يسمعون بِعِير خرجت لقريش إلى الشام إلا اعترضوا لهم فقتلوهم وأخذوا أموالهم، فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم تناشده الله والرحم لما أرسل فمن أتاه فهو آمن، فأرسل النبي إليهم فأنزل الله عز وجل:" وَهُوالَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيراً (الفتح:٢٤)، ولم يمر أقل من عام حتى أصبح أبو جندل وأبو بصير مع إخوانهما من المسلمين المستضعفين قوة كبيرة صار كفار مكة يخشونها بعد أن سيطروا على طرق قوافلهم القادمة من الشام.

كان على الطرفين الوفاء فوفى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، لكن وفاء أصحاب النبي جعلهم يفكرون ما المخرج حتى لا يفتنوا في دينهم وفي نفس الوقت يوفون بعهدهم، فكان اجتماعهم بعيدا عن المدينة حتى لا يتهم النبي بعدم الوفاء بالعهد، وعلى طريق القوافل حتى يجبروا الخصم على التنازل عن هذا الشرط، فلماذا لا يقتدي ثوار الربيع العربي بالنبي وأصحابه، هل يصعب عليهم تكوين جماعات أبي بصير وأبي جندل ليحموا أنفسهم والمستضعفين من أن يفتنهم الأعداء في دينهم؟

ولماذا نطالب المجاهدين بعمل مراجعات حين رفعوا السلاح ليدافعوا به عن أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وقد أقر النبي ما فعله هؤلاء؟ لماذا نلوم هؤلاء على اجتهادهم وقد اجتهد من قبلهم حتى يرفعوا الظلم الواقع عليهم بشروط معاهدة أقرها النبي لكنه أقر كذلك فعلهم لكن بعيدا عن خيانة العهد وعدم الوفاء بشروطه؟

"يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"، وقد أوفى المسلمون بعهدهم مع قريش إلا أن قريشا لم تف بالعهد واعتدت قبيلة بني بكر المتحالفة مع قريش على خزاعة المتحالفة مع المسلمين، وكان لابد من نصرة الحلفاء، ولم تكن خزاعة مسلمة في ذلك الوقت إلا أنها قبلت التحالف مع المسلمين، وقرر رسول الله صلى الله عليه وسلم قائد الدولة الإسلامية أن ينتصر لخزاعة، فجهز جيشا لفتح مكة وقد دخلها الرسول الكريم منتصرا حربيا، إلا أن انتصاره الأخلاقي كان أعظم أثرا في قلوب أهل مكة، حيث أمنهم على أنفسهم وقال: من أغلق عليه بابه فهو آمن، ومن دخل المسجد الحرام فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن، أنزل قائد مكة منزلته التي تليق به رغم كفره، أمن المدنيين الغير محاربين له على حياتهم، لم ينتهك حرمة المسجد الحرام بالقتال فيه ثم أصدر عفوا كاملا شاملا لأهل مكة حين سألهم: ما تظنون أني فاعل بكم؟ قالوا: خيرا أخ كريم وابن أخ كريم، فقال صلى الله عليه وسلم: أذهبوا فأنتم الطلقاء.

لقد أمن النبي صلى الله عليه وسلم غير المحاربين له، فلا شفاعة في حدود الله فمن قتل يقتل ومن سرق تقطع يده وقد قال صلى الله عليه وسلم: "إنما أهلك من كان قبلكم من إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"، هذه دولة المدينة وهذا هو كمال الحكم الراشد الذي تسعى إليه دولة الإسلام.

وجاءت غزوة حنين لتبين للمسلمين ما يسعى إليه رسول الله، انهزم المسلمون في أول الأمر لأنهم ظنوا أن النصر يأتي مع كثرة العدد دون الثقة التامة والإيمان الكامل بأن النصر من عند الله، ولما عاد إلى المسلمين رشدهم عاد إليهم النصر وجاءتهم المغانم الكثيرة، ليوزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها على أهل مكة من الطلقاء ليؤلف قلوبهم لهذا الدين، شعر الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد إلى أهله في مكة ونسي الأنصار، ووجدوا في قلوبهم شيئا فعلم رسول الله بالأمر.

فأتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: يا معشر الأنصار ألم تكونوا ضلالا فهداكم الله بي وعالة فأغناكم الله وأعداء فألف بين قلوبكم قالوا: بل الله ورسوله أمن وأفضل، قال: "ألا تجيبوني يا معشر الأنصار؟" قالوا: وبماذا نجيبك يا رسول الله ولله ولرسوله المن والفضل؟

قال: "أما والله لو شئتم لقلتم فلصدقتم ولصدقتم أتيتنا مكذبا فصدقناك ومخذولا فنصرناك وطريدا فآويناك وعائلا فواسيناك، أوجدتم في أنفسكم يا معشر الأنصار في لعاعة من الدنيا؟ تألفت قوما ليسلموا؟ ووكلتكم إلى إسلامكم ألا ترضون يا معشر الأنصار أن يذهب الناس بالشاة والبعير وترجعون برسول الله في رحالكم؟ فو الذي نفس محمد بيده إنه لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار ولو سلك الناس شعبا لسلكت شعب الأنصار اللهم ارحم الأنصار وأبناء الأنصار وأبناء أبناء الأنصار، فبكى القوم حتى أخضلوا لحاهم وقالوا: رضينا برسول الله صلى الله عليه وسلم قسما.

ماذا لو قدم الإخوان المسلمون إخوانهم من التيارات الإسلامية الأخرى للتقدم لإنتخابات الرئاسة خاصة أنهم أعلنوا أنهم لن يرشحوا رئيسا منهم (ولم يجبرهم أحد على هذا)، وأقصد هنا الأستاذ الفاضل حازم صلاح أبو إسماعيل الذي أشار عليهم بترشيح أحدهم للرئاسة فأعلنوا رفضهم، ماذا لو اتحدت التيارات الإسلامية واختارت مرشحا واحدا يمثلهم في الانتخابات الرئاسية بدلا من تشتيت الأصوات على اثنين أو ثلاثة من المرشحين ليقطعوا

الطريق على العسكر ليشككوا في نتائج الانتخابات لضآلة الفارق في الأصوات بين مرشح العسكر ومرشح التيار الإسلامي.

كما أقول لإخواننا الكرام في تركيا، كنتم لإخواننا السوريين أنصارا، فجزاكم الله خيرا، وإن شئتم فعلتم مثلما فعل الأنصار حين قسموا أموالهم مع إخوانهم المهاجرين وأعطيتم للأجير السوري عندكم ما تعطونه للتركي إن تساوت الأعمال، "إعدلوا هو أقرب للتقوى"، وأقول لإخواننا السوريين في تركيا، بجهادكم تعيدون للأمة عزها، وبجهادكم تتقدمون خطوات على القاعدين، ألا ترضون أن يرجع الناس بالشاة والبعير وترجعون أنتم بعز ونصر مبين، فاصبروا واحتسبوا ونصر الله آت.

قتل الرومان رسول رسول الله، وقتل الرسل يعني إعلان الحرب، فأعلن النبي صلى الله عليه وسلم الحرب وبدأ في تجهيز جيش العسرة، ثلاثون ألف مقاتل يحتاجون إلى عدة وعتاد فقام النبي إلى أصحابه: من يجهز جيش العسرة وله الجنة؟ قالها ثلاثا، فقام عثمان ابن عفان رضي الله عنه وقال: أنا يا رسول الله وتبرع بمائة بعير بأحلاسها وأوبارها حتى وصل إلى سبعمائة بعير، وتسابق الصحابة في تجهيز الجيش، جاء الصديق بكل ماله وعندما سأله النبي ما تركت لأهلك أجاب: تركت لهم الله ورسوله، وجاء الفاروق عمر بنصف ماله، وشارك المسلمون جميعا في تجهيز جيش العسرة، وشاركت النساء في تجهيز الجيش بحليهن.

لو فكر المسلمون في عدد عدوهم وعدته ما فكروا في حرب الروم، لكن المعركة لا تتوقف فقط على العدد والعتاد لكنها معركة بين حق وباطل، واختبار أهل الحق باستعدادهم للانتصار للحق الذي بين أيديهم، والإعداد للمعركة ما استطاعوا ثم طلب العون والنصر من الله سبحانه وتعالى الذي ينصر من ينصره، سار جيش العسرة مسيرة شهر ليقابل ثلاثون ألفا من المسلمين مائتي ألف من الرومان، وانتهت المعركة بانتصار المسلمين.

فمن يجهز جيش العسرة لمواجهة الحرب العالمية ضد الإسلام والمسلمين الدائرة في سوريا والعراق؟، من يجهز جيش العسرة لمواجهة الروس والأمريكان وإيران وميليشيات حزب الله وبشار؟، من سيأتي بكل ماله لتجهيز جيش العسرة ويترك لأهله الله ورسوله؟، ومن سيأتي بنصف ماله ويترك لأهله النصف الآخر ويترك لهم العزة والتمكين.

سوريا تحتاج إلى سلاح نوعي لمواجهة طيران بشار وإيران والروس والأمريكان، سوريا تحتاج إلى مناطق آمنة يحظر الطيران فوقها لتأمين النساء والأطفال، سوريا تحتاج إلى ممرات آمنة لتقديم المساعدات الإنسانية وتوفير الطعام والشراب للفارين من البراميل المتفجرة والقنابل الفسفورية.

المجاهدون في حاجة إلى تحالف إسلامي يواجه التحالف الدولي الذي يحارب في سوريا والعراق ويجبره على الإنسحاب من أرض دجلة والفرات ولا ينتظر تنديد وقلق بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، فمن يجهز جيش سوريا وله الجنة.

"اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون، اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً" (المائدة:٣)، وكانت حجة الوداع إقرارا للحقوق الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية لكل مسلم:

أيُّها النَّاسُ، اسمعوا قولي، فإنِّي لا أدري لعلِّي لا ألقاكم بعدَ عامي هذا، بِهذا الموقِفِ أبدًا.

أيُّها النَّاسُ، إنَّ دماءَكم وأموالَكم عليْكُم حرامٌ، إلى أن تلقَوا ربَّكم كحُرمةِ يومِكم هذا، وَكحُرمةِ شَهرِكم هذا، وإنكم ستلقونَ ربَّكم، فيسألُكم عن أعمالِكم وقد بلَّغتُ، فمن كانت عندَهُ أمانةٌ فليؤدِّها إلى منِ ائتمنَهُ عليْها وإنَّ كلَّ ربًا موضوعٌ، ولكن لَكم رؤوسُ أموالِكم، لا تظلِمونَ ولا تُظلَمونَ قضى اللَّهُ أنَّهُ لا ربًا وإنَّ ربا العبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلبِ موضوعٌ كلُّهُ، وإنَّ كلَّ دمٍ كانَ في الجاهليَّةِ موضوعٌ، وإنَّ أوَّلَ دمائكم أضعُ دمَ ربيعةَ بنِ الحارثِ بنِ عبدِ المطَّلب- وَكانَ مسترضَعًا في بني ليثٍ، فقتلتْهُ هُذيلٍ- فَهوَ أوَّلُ ما أبدأُ بِهِ من دماءِ الجاهليَّةِ.

أما بعدُ أيُّها النَّاس، إنَّ الشَّيطانَ قد يئِسَ أن يعبدَ في أرضِكم هذِهِ أبدًا، ولَكنَّهُ أن يطاعَ فيما سوى ذلِكَ فقد رضِيَ بهِ مِمَّا تحقِّرونَ من أعمالِكم، فاحذروهُ على دينِكُم.

أيُّها النَّاسُ: "إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ" ، ويحرّموا ما أحلَّ اللَّهُ، وإنَّ الزَّمانَ قدِ استدارَ كَهيئتِهِ يومَ خلقَ اللَّهُ السَّمواتِ والأرضَ، وَ "إنَّ عدَّةَ الشُّهورِ عندَ اللَّهِ اثنا عشَرَ شَهراً منْها أربعةٌ حُرُمٌ"، ثلاثةٌ متواليةٌ، ورجبُ الَّذي بينَ جُمادى وشعبانُ.

أمَّا بعدُ أيُّها النَّاسُ، فإنَّ لَكم على نسائِكم حقًّا ولَهنَّ عليْكم حقًّا، لَكم عليْهنَّ أن لا يوطِئْنَ فُرُشَكم أحدًا تَكرَهونَه، وعليْهنَّ أن لا يأتينَ بفاحشةٍ مبيِّنةٍ، فإن فعلنَ فإنَّ اللَّهَ قد أذنَ لَكم أن تَهجُروهنَّ في المضاجِعِ، وتضرِبوهنَّ ضربًا غيرَ مبرِّحٍ، فإنِ انتَهينَ فلَهنَّ رزقُهنَّ وَكسوتُهنَّ بالمعروفِ واستوصوا بالنِّساءِ خيرًا، فإنَّهنَّ عندَكم عَوانٍ لا يملِكنَ لأنفسِهنَّ شيئًا، وإنَّكم إنَّما أخذتُموهنَّ بأمانةِ اللَّهِ، واستحللتُم فروجَهنَّ بِكلمةِ اللَّهِ، فاعقلوا أيُّها النَّاسُ قولي، فإنِّي قد بلَّغتُ وقد تركتُ فيكم ما إنِ اعتصمتُم بِهِ فلن تضلُّوا أبدًا، أمرًا بيِّنًا كتابَ اللَّهِ وسنَّةَ نبيِّهِ.

أيُّها النَّاسُ، اسمعوا قولي واعقِلوهُ تعلمُنَّ أنَّ كلَّ مسلمٍ أخو للمسلِمِ، وأنَّ المسلمينَ إخوَةٌ، فلا يحلُّ لامرئٍ من أخيهِ إلا ما أعطاهُ عن طيبِ نفسٍ منه فلا تظلِمُنَّ أنفسَكمُ اللَّهمَّ هل بلَّغتُ قالوا: اللَّهمَّ نعَم، فقالَ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّم: اللَّهمَّ اشْهَدْ.

هل أصبحت دولة المدينة آمنة مطمئنة بهجرة النبي إليها والبقاء فيها بعد الفتح؟

الصراع الأبدي بين الحق والباطل لا ينتهي، فقد ادعى كثيرون النبوة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما امتنع البعض عن أداء الزكاة وهي ركن من أركان الإسلام، وبعد انتقال النبي إلى الرفيق الأعلى ارتدت كثير من القبائل عن الإسلام وزاد عدد مدعي النبوة وأصبح الإسلام يواجه خطرا عظيما بموت النبي صلى الله عليه وسلم، وكان أبو بكر الصديق لها حيث قال: من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، ثم تلا قول الله تعالى: "وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم....."(آل عمران:١٤٤).

دولة الخلافة الراشدة

ارتدت الجزيرة العربية وادعى كثيرون النبوة وامتنع الناس عن أداء الزكاة وتنازع المسلمون على من يخلف رسول الله في المدينة، وكان على المسلمين أن يحسموا أهم القضايا في ذلك الوقت وهي قضية الحاكم، فلا يجب أن يخلو موقع رئيس الدولة بأي حال.

وباختيار الناس ورضاهم تم اختيار الخلفاء الراشدين: أبوبكر وعمر وعثمان وعلي، ولم يدَّع أحد منهم أنه أحق بولاية، أو أنه أفضل من غيره، فأبوبكر تولى بعد اجتماع الأمر عليه في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الذي رشح عمر من بعده فاجتمع عليه الناس، وظل عبد الرحمن بن عوف يدير أمر اختيار الخليفة الثالث أيامًا حتى رأى أهل المدينة لا يعدلون أحدًا بعثمان، فلما قُتِل مظلومًا شهيدًا بايع الناس علي بن أبي طالب.

إن الإجراءات التي اتبعها الصحابة لإختيار الخليفة وانتقال السلطة في فترة الخلافة الراشدة ذات صلة أكبر بواقعنا المعاصر، حيث أن الخلفاء الراشدين لم يتمتعوا بسلطة دينية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وانقطاع

الوحي، فسلطة الخلفاء وغيرهم من الحكام على مر التاريخ الإسلامي انحصرت في تفسير الوحي المحفوظ وتطبيق شرعه.

وأي ادعاء من قبل أي حاكم بصلاحيات دينية أو سلطة مقدسة يعتبر انحراف عن الشرع، وفي أية حال فإن الإجراءات التي سارت عليها الأمة في انتقال السلطة خلال العهد الراشدي أرست مبادئ سياسية هامة أصبحت فيما بعد أساسا للنظرية السياسية الإسلامية ومعيارا نموذجيا للحكم الراشد.

تؤكد المصادر التاريخية المعتمدة أن كبار الصحابة من مهاجرين وأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة للنقاش والتداول حول مسألة الخلافة ومن الذي سيتم ترشيحه لهذا المنصب، وحول إتمام إجراءات انتقال السلطة، وتم حسم النقاش والخلاف حول من يتولى خلافة رسول الله دون إراقة دماء.

وما نستنتجه من هذا الحدث التاريخي الهام والفاصل في تاريخ الدولة الإسلامية هو أن هذا الخلاف يدل على أن مسألة الخلافة لم تكن محسومة مسبقا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم، وأن اختيار الخليفة قد ترك للأمة، كما أنه كان خلافا سياسيا فلم يرد نهائيا أن المرجعية الإسلامية سواء القرآن أو السنة كانت موضع نقاش بين الصحابة، كما أن سعي القادة إلى الحصول على موافقة وقبول عامة الناس من خلال البيعة العامة يدل على أن الأمة بمجموعها هي المسئولة عن اختيار الحاكم.

وهنا تظهر خصوصية الحالة السياسية الإسلامية بين كل التجارب الإنسانية، تلك الخصوصية هي وجود نص مقدس معصوم، ثم وجود تجربة تاريخية في الحكم والسياسة وَصَفَهَا النص المعصوم بأنها "راشدة" وجعلها مثالا يُقْتَدى ويحتذى، وذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشديين المهديين من بعدي، عضُّوا عليها بالنواجذ"، وفي الحديث الآخر: "الخلافة بعدي ثلاثون سنة".

وسنن الحكم الراشد ليست أمرا دينيا محضا بل هى سنن معقولة المعنى يمكن اختبارها وتجربتها ومن ثم الحكم لها أو عليها فهى تجربة سياسية واقعية وليست خيالية كما أنها تصلح للمسلمين ولغير المسلمين.

أول وأهم ما في هذا النموذج الراشدي هو أنه نموذج لبشر يحكمون بشرا، ليسوا آلهة ولا رسلا ولا كهنة يتصل أحدهم بالسماء، وهو ما يجعلها تجربة بشرية خالصة في التطبيق وإن كانت مرجعيتها سماوية ربانية، لكن الحاكم والمحكوم وكافة المتأثرين بالنظام يعرفون أنهم محكومون بنظام يجتهد فيه البشر للبشر.

ولقد شهدت هذه الثلاثون عاما التقلبات التي تمر بالدول كلها، بدءا من مخاضات التأسيس (في عهد أبي بكر) ثم مرحلة التوسع والنمو والنضج (في عهد عمر) ثم الرخاء والازدهار (عهد عثمان) ثم الفتن الداخلية (أواخر عهد عثمان إلى عهد الحسن بن علي)، مع ما شهده كل هذا من تعديلات في بنية النظام وانتقال للسلطة وتأسيس للمؤسسات وسياسة للأموال وتعامل مع المعارضة السلمية والمسلحة،. وغير ذلك!

إن المسلمين يؤمنون بأن عصر الخلافة الراشدة هو القدوة التي يتمثلونها، فالحاكم المسلم ظل عبر التاريخ يُحاكم إلى نماذج الخلفاء الراشدين باعتبارهم المثال الذي ينبغي تجديده، ولقد يكون الحاكم المسلم أنجز بالمعيار الدنيوي إنجازا عظيما لكن جمهور الفقهاء والمؤرخين لا يرضون عنه، وهو نفسه الذي لو كان في سياق غير إسلامي لكان من عظماء مؤسسي الدول، وذلك لأن وجود نموذج في النظام الإسلامي يمثل الحق الذي يعلو على القوة، وانعدام هذا النموذج في السياق العلماني يؤدي لأن تكون القوة هي معيار الحق، حيث أن روح الحضارة الإسلامية تنحاز إلى الإنسان لا إلى البنيان.

لقد انتهى عصر الخلافة الراشدة، ولم يكن للمسلمين قصور مشيدة ولا بيوت فاخرة ولا مباني ضخمة ولا مساجد مزخرفة ولا ثياب مزينة، لقد أتى هذا كله فيما بعد، في العصور التي لا تمثل قدوة، إلا أن هذا العصر كان عصر الإنسان، العصر الذي يأمن فيه الإنسان على نفسه وعرضه وأهله، لا يستطيع حاكم أن يستذله أوي قهره أو يخيفه أو يظلمه، عصر تستطيع فيه المعارضة أن تواجه الخليفة قولا وصراخا وبالسلاح أحيانا ثم يكون لهم بعد هذا حقوق لا ينتقص منها.

إن الذي ينتقص من عصر الخلافة لأن ثلاثة من خلفائه قُتِلوا ينسى أن الذين قُتلوا لم يُقتلوا لظلم وقع منهم وإنما لاتساع هامش المساحة الممنوحة للجميع، لقد استطاع العبد الفارسي أن يهدد عمرا قبل أن يقتله ويحيا في المدينة لا يمسه سوء، ثم استطاع هذا العبد أن يصلي في الصف الأول خلف عمر وأن يطعنه، وحاصر المتمردون بيت عثمان وهو من حماهم ومنع أصحابه من مقاتلتهم والتصدي لهم بعد مجهود وافر في بيان ما هم عليه من الباطل والدفاع عن نفسه، وكان من قبل ذلك قد تعرض لمحاولة اغتيال فلم يعاقب أصحابها باعتبار أن الجريمة لم تقع فلا يستحقون عقابا، وقُتِل علي على يد رجل من فريق جهر بالمعارضة وجهر بالحرب ولم يمنعه هذا أن يصل إليه، إنه انحياز لحرية الناس وحقوقهم على حساب أمن السلطة وذلك لاقتراب الحكام من الشعب.

هذا الانحياز إلى الإنسان وكرامته له وجه آخر، لأنه انحياز ضد القصور والزخارف والزينة، فالحضارة الإسلامية تهتم لأن تقيم مجتمعا تسوده الكرامة والعدل والإنصاف ولو كان يسكن بيتا من حجر أو طين، وتنبذ وتحارب مجتمعا تسوده ناطحات السحاب وتغمره وسائل الترفيه والترف بينما إنسانه ذليل ومسحوق ماديا أو نفسيا، وكما قال النبي صلى ا لله عليه وسلم: من ملك قوت يومه بات معافا في جسده آمنا في سربه فقد حيزت له الدنيا بحذافيرها، وكما أقسم النبي: والله ما الفقر أخشى عليكم، أخشى عليكم أن تبسط الدنيا لكم فتنافسوها كما تنافسها من كان قبلكم ويصيبكم الوهن وهو حب الدنيا وكراهية الموت.

لهذا فمن الغريب أن يُعايَر النموذج الإسلامي بأن ثلاثة من خلفائه الأربعة قُتِلوا! وأن يصدر هذا ممن عاش في زمن تهلك فيه الأمم والجماعات والفصائل بدعوى حماية النظام والحفاظ على الأمن القومي ويُشنق فيه الناس بتهم تكدير السلم العام، ولعل هذا هو الطبيعي، فإن من نشأ في ظل هذا النظام لم يعرف معنى الحرية فهو أخوف على أمنه منه على حريته وكرامته.

إن مجتمعات المادة قد تنبهر لروائع قصور الحمراء وتاج محل وفنون المآذن والقباب المملوكية بينما الحكم الأخلاقي للحضارة الإسلامية على هذه العصور سلبي، نعم قد نستدل بكل هذا على تقدم العلوم والفنون في الجانب العلمي من الحضارة الإسلامية، لكن يظل العصر الراشدي الذي خلا من كل هذا هو العصر الذي تتشوق له النفوس أكثر من عصور مماليك الشرق أومغول الهند أو بني الأحمر الأندلسيين!

نظام الحكم في الإسلام عبر التاريخ

نظام الحكم هو في الأساس من مسئوليات الأمة، فليس في الإسلام صاحب حق إلهي بالحكم، أو أحد أعطاه الله حق الوصاية على الناس، بل حارب الإسلام النموذج الفرعوني الذي يسلب الناس حقهم في الاختيار، ومن ثم يسلبهم شعور المسئولية، بل الأمة هي من تختار حاكمها، ولها حق الرقابة عليه كما لهم حق عزله كذلك، كما أن للحاكم على الأمة حق السمع والطاعة في المعروف، وهومسئول عن "حراسة الدين وسياسة الدنيا" وحفظ مصالح الأمة.

والأمة فيما بينها يجب أن تكون مترابطة متماسكة فقد عظم الإسلام روابط الأسرة والرحم، كما عَظَّم روابط الجوار، وكانت الرابطة العامة رابطة الدين، فلا تكون الأمة أفرادًا متناثرين فيصيرون لقمة سائغة للعدو أو للسلطة الجائرة، وقد وضع الإسلام من المؤسسات والشعائر ما يزيد من تماسك الأمة وتمتين روابطها.

وضَبَطَ الإسلام العلاقة بين الأمة والسلطة بما يتيح للأمة المجال الأوسع في الحركة والبناء الذاتي للحضارة، فلا تكون السلطة مقيدة ومعوقة لجهد الأمة وانطلاقها في عمارة الأرض وفعل الخير وعملية الإصلاح، وبهذا يجد "الشعور بالمسئولية" مجاله للتحول إلى "إصلاح عملي" على أرض الواقع.

"فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ" (الزخرف: ٥٤)، فلولا فسق القوم ما تجرأ عليهم فرعون بقوله "مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ" (غافر: ٢٩)، فإذا رأى الحاكم أنه فوق الناس والوصي عليهم أو أنه يحكمهم بتفويض إلهي ويستطيع إقناعهم أو قهرهم فإن تحملهم للمسئولية واستشعارهم لها ينسحب تلقائيًّا من الناس ليتركز في يد الحاكم، حتى ينشأ فيهم جيل يظنون الحاكم إلهًا فلا يفكرون في إصلاحه أو عصيانه، ولواتخذ قرارًا بذبح أبنائهم واستحياء بناتهم.

لقد حارب الإسلام الفرعونية، وسمى الخضوع لغير الله خضوعًا للطاغوت، وجعل الحكم نوعيْن: حكم الله وحكم الجاهلية "أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ" (المائدة: ٥٠)، ومن ثَمَّ كان نظام الحكم الإسلامي أبعد شيء عن نظام حكم الجاهلية الفرعونية الطاغية المستبدة، وانتزع الإسلام من الفراعنة والطغاة دعاواهم لأنفسهم، وسدَّ عليهم طرق الانفراد بالمسئولية عن طريق:

أولا:سيادة الشريعة

لم يعد الحاكم يملك التشريع؛ بل صار يحمل الأمانة والمسئولية في تطبيق الشريعة الربانية، وحيث كانت الشريعة من عند الله فإن أحدًا لا يملك صلاحية التبديل والتحريف من البشر وإن كان حاكمًا، "وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ" (المائدة:٤٩).

إن سيادة الشريعة لا تساوي سيادة القانون، فالشريعة ملزمة للجميع سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء، وهي تغل يد الحاكم والمشرع عن سن قوانين ظالمة، بينما سيادة القانون ملزمة لسلطة التنفيذ فقط، ويبقى الباب مفتوحًا لإصدار قوانين وضعية تسمح بالاستبداد والطغيان.

ولهذا فإن الجميع شركاء في المسئولية، مسئولية إقامة الشريعة، فلئن انحرفت سلطة التنفيذ عنها قاومتها سلطة التشريع والقضاء ذلك أن الجميع خاضع لحكم الشرع لا لحكم السلطان، فإن انحرفت السلطات الثلاث قامت الأمة ذاتها بواجب الدفاع عن الشريعة فهي مسئولة عن إقامتها ومواجهة الانحراف عنها فلا طاعة لمخلوق في معصية

الخالق، وبهذا تكون سيادة الشريعة على النظام العام هي الضامن الأكبر لاستثارة كل طاقات الأمة في مواجهة الظلم والطغيان والكل مسئول ومحاسب ومتحمل لهذه الأمانة، وبهذا صار المسلمون جميعًا حراسا للشريعة منذ اللحظة الأولى لحكم الخليفة الأول أبوبكر الصديق رضي الله عنه حيث قال:إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني.

إن المبدأ الأساسي الذي لم يكن موضع خلاف بين الصحابة هو تطبيق الشريعة الذي أصبح فيما بعد الحد الأدنى المطلوب لقبول شرعية الخلافة وطاعة الحاكم، وكان أساس تقييد سلطة الحاكم عبر التاريخ الإسلامي الذي لم يشهد على الإطلاق حكم دكتاتوري أو دولة شمولية على غرار ما شهدناه ونشهده في هذا العصر من دكتاتوريات فردية وأنظمة علمانية شمولية.

ويظهر جليا هذا التقييد لسلطة الحاكم في أول خطاب ألقاه سيدنا أبوبكر (رضي الله عنه) في المسلمين بعد انعقاد خلافته، حيث قال: "أيها الناس، وليت عليكم ولست بخيركم، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم". هذه الخطبة التاريخية وضعت الحجر الأساس لحدود وقيود سلطة الحاكم، وبينت أن خرق العقد القائم بين الحاكم والمحكوم من قبل الحاكم يلغي شرعية حكمه ويعطي الحق للأمة في عزله وإسقاط حكومته المتمردة على حكم الله وسلطان الأمة.

بعد وفاة الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا أسس الأمويون نظاما وراثيا يخالف المبادئ السياسية النموذجية للحكم الإسلامي الراشد، لذلك فقد أجمع علماء المسلمين على أن الخلافة الراشدة قد طويت منذ ذلك الحين وعلى مر التاريخ الإسلامي، باستثناء خلافة عمر بن عبدالعزيز التي حظيت بقبول واسع بين المسلمين نظرا لما حققته من عدل وشورى، فأطلق عليه الكثير من العلماء بخامس الخلفاء الراشدين.

وقام الخلفاء العباسيون والعثمانيون باتباع نظاما مشابها لما أقامه الأمويون، وعلى الرغم من أن عنصري الوراثة والغلبة كانا السائدين في معظم مراحل التاريخ الإسلامي، إلا أن السلاطين والأمراء قد حكموا تحت راية الإسلام وأقروا بسيادة الشريعة الإسلامية، وهكذا بقيت سلطتهم مقيدة بالشريعة، وهذا ما جعلهم يتمتعون بالحد الأدنى من المشروعية، هذا الحد الذي جعله العلماء المسلمون المعيار الفاصل بين جواز وتحريم الخروج على الحكام بحد السيف.

لا يمكن لحاكم أو أي شخص أن يدعي احتكار صلاحية تفسير الشريعة، وهذا فتح الباب على إمكانية تعدد الاجتهادات وتنوع المذاهب الفقهية، مما فسح المجال لنشوء نظرية فقهية تعددية في الإسلام.

وكلما ابتعدنا عن الحكم الراشد خالف الحكام مبادئ الشورى والاختيار وهمشوا دور أهل الحل والعقد، لكن استطاع العلماء تدريجيا السيطرة على سلطتي التشريع (أي الاجتهاد وتفسير الشريعة) والقضاء، وذلك من خلال تمكنهم من علوم الشريعة وتبحرهم بها، وتأثيرهم على عامة المسلمين الذين اتبعوا المذاهب الفقهية المتنوعة التي أسسها أولئك الفقهاء والعلماء، وضمن ذلك السياق التاريخي والعلمي قام العلماء بوضع ضوابط وقواعد الاجتهاد، ما يسمى بعلم أصول الفقه.

السؤال الذي يحتاج إلى إجابة: من هم أهل الحل والعقد في زماننا؟ هل هم رؤساء الأحزاب أم علماء الأمة في الدين والإقتصاد والسياسة والإجتماع، وما هي معايير اختيار أهل الحل والعقد؟

لقد استطاع الفقهاء الكبار الحفاظ على استقلاليتهم عن سلطة الدولة، ورفضوا الاندماج في مؤسساتها رغم ما نزل بهم من محن وسَجن وأحيانا تعذيب جسدي، بالرغم من أن تلميذ أبي حنيفة أبا يوسف قبل تولي منصب قاضي القضاة، إلا أنه بقي مستقلا عن سلطة الخليفة، حيث كان هو من يعين القضاة، كما كان يقضي بين الناس على مذهب أبي حنيفة بدون أي تدخل من الدولة التي كانت تلتزم بتنفيذ ما يحكم فيه القضاة.

هكذا كان المسلمون أول من قام بفصل السلطات الثلاث، وبتحقيق استقلال السلطتين التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية، وتكون فكرة فصل السلطات ليست كما يزعم الكثيرون اليوم، غريبة عن الفكر والتاريخ الإسلامي، من هنا فإنه من الممكن الإستفادة من هذا المفهوم المؤصل في الفكر والتاريخ الإسلامي لبناء ديمقراطية إسلامية راشدة في المجتمعات والدول الإسلامية المعاصرة.

عندما دخلت الخلافة العباسية في مرحلة الضعف والتمزق حيث صعدت قوة السلاطين والأمراء الذين أحكموا سيطرتهم على بغداد لتتحول الخلافة إلى منصب رمزي، برزت الحاجة إلى بلورة نظرية سياسية تحافظ على مكانة الخلافة وأهميتها، وتنظم العلاقة بين الخليفة وبين السلاطين والأمراء المتغلبين، فكان الفقيه الشافعي أبوالحسن الماوردي أول من قدم نظرية سياسية متكاملة في الحكم الإسلامي في كتابه الشهير "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، حيث عالج الواقع السياسي الذي وصلت إليه الخلافة من ضعف وتمزق وحاول ربط الحكام المتغلبين بالخليفة من خلال إقرار الخليفة بشرعية سلطتهم، من ناحية، وبالمقابل يقدم هؤلاء الحكام الولاء النظري للخليفة حفاظا على مكانته وعلى هيبة منصبه.

وعلى الرغم من أن الماوردي برر إمارة التغلب، إلا أنه لم يفعل ذلك على حساب التنازل عن الحكم وفق الشريعة، فقد ربط هذا التبرير بضرورة "حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية" وتجنب الفتنة التي تؤدي إلى مفسدة أكبر، إضافة إلى أنه ساهم في الحفاظ على أهمية وصيانة مؤسسة الخلافة.

بقية العلماء الذين جاؤوا بعد الماوردي، وخاصة الإمام الغزالي وشيخ الإسلام ابن تيمية، لم يخرجوا عن هذا الخط العام من حيث ربط طاعة الحاكم المتغلب بضرورة الحفاظ على أحكام الشريعة والمصالح العامة للأمة، على الرغم من أن هذين الأخيرين كانا أكثر وضوحا في نقدهم لأمراء التغلب والسلاطين المستبدين، وقد اتفق جمهور العلماء على قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"، وإن اختلفوا في تقييم الضرورة ومقدار الضرر الذي يجوز درؤه من خلال التغاضي عن فعل أو قبول ما اعتبر محظورا، فالقاعدة التي سادت هي أن طاعة الحاكم الظالم ضرورة لتجنب الفتنة والفوضى، وكما عبر شيخ الإسلام ابن تيمية "ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بدون سلطان.

ثانيا: الحاكم وكيل عن الأمة

الأمة هي صاحبة الحق في تولية الحاكم ومراقبته وعزله كذلك، وليس لأحد تفويض إلهي بالحكم أو له وصاية على الناس، فكانت أولى كلمات الخليفة الأول أبي بكر رضي الله عنه: وُلّيت عليكم ولست بخيركم، ومن بعده قال عمر رضي الله عنه: من بايع رجلاً من غير مشورة المسلمين فلا يُتَابع هو ولا الذي بايعه، ومثله قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أيها الناس، إن هذا الأمر ليس لأحد فيه حق إلا من أَمَّرْتُم، وحين تمرد قوم على عثمان رضي الله عنه كان يرد على ادعاءاتهم بالحجة والبرهان، ولم يرَ أحد من الناس أنه لا حق لهم في حساب أميرهم، ولا في المطالبة بعزله؛ بل كان الأمر دائرًا حول استحقاق الخليفة الراشد للعزل أم لا.

واجبات السلطة هي إقامة الأمن في بلاد المسلمين سواء بحماية الداخل من الاضطرابات بإقامة الدين وحفظ حقوق الناس، أوحماية الثغور وجهاد الخارج وحفظ دولة الإسلام من أعدائها، فكأن واجب السلطة يمكن إجماله في توجيه طاقات الأمة لتحقيق الهدف المنشود.

وواجبات الأمة حق الطاعة في المنشط والمكره، وفي العسر واليسر ما دامت الطاعة في المعروف، وهذا يوفر للسلطة القدرة على القيام بأمر الحكم بأيسر سبيل، إذ الطاعة ليست للسلطة وإنما هي لله؛ بل ويكون التعاون على إقامة أمر الله درجة أعلى من مجرد الطاعة فهي مشاركة في المسئولية وتحمل للأمانة.

في المرحلة التاريخية التي تلت فترة الخلافة الراشدة استطاع العلماء بناء نظرية فقهية وسياسية، بالرغم من أنها قدمت مبررات شرعية للحكام المتغلبين، إلا أنها قيدت سلطتهم بقوانين الشريعة، وضحدت أي مزاعم يدعي من خلالها الحاكم تمتعه بسلطة دينية توجب على المحكومين طاعة مطلقة لا يوجهها قيد ولا يحدها شرط، إن أهم ما ساعد على إمكانية التعايش بين الحكام الجائرين من ناحية، وبين العلماء ومعهم غالبية المجتمع الذي يتأثر بفتاواهم من ناحية ثانية، هوأن سلطة الدولة في التاريخ الإسلامي لم تكن شمولية كما هو الحال بالنسبة للدولة الحديثة التي تهيمن وتنظم معظم المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المعاصرة حيث كانت سلطة الدولة آنذاك تكاد تنحصر في المجالات العسكرية والأمنية.

كانت سلطة التشريع والقضاء تحت سيطرة العلماء لدرجة كبيرة، فإن التعليم والأوقاف (وهي موارد مالية هامة) والوعظ في المساجد، بل وإلى درجة كبيرة التجارة والصناعة، كلها كانت من المجالات المستقلة التي نادرا ما تتدخل في تسييرها وتوجيهها الدولة، وهكذا، بما أن سلطة الحاكم أو انتقالها من شخص إلى آخر كانت من الشؤون التي لا تنعكس سلبا أو إيجابا وبشكل مباشر وواضح على حياة المجتمع ككل، كانت الثورات الشعبية وحركات الخروج على الحكام الجائرين قليلة نسبيا في التاريخ الإسلامي إذا ما قيست بما كان عليه الحال في المجتمعات الأوروبية خلال ما يسمى بعصر النهضة.

وباستقلال الأمة بحركتها عن السلطة مثلت المساجد مراكز اجتماعية لتعاون الناس على البر والتقوى، ويمكن لأي تجمع أن ينشئ من وجوه الخير ما استطاع دون أن يُواجَه بمعوقات من قِبَل السلطة، وجاء الإسلام بما أعطى للأمة القدرة على تمويل ذاتها وحركتها الحضارية دون لجوء إلى السلطة، وتلك هي فكرة "الوقف".

واستمرَّ نمو مؤسسة الوقف في العالم الإسلامي؛ لتشكل المصدر الذاتي الذي تمول الأمة به مشاريعها الحضارية، فبما أوقف المسلمون من ممتلكاتهم توفرت أموال غزيرة أُنْفِق بها على العلماء وطلبة العلم والمكتبات والكتاتيب وشيوخها، وعلى إنشاء المدارس والمستشفيات، وعلى الجهاد وبناء الثغور وتحرير الأسرى، وعلى الفقراء والأيتام والضعفاء والمحتاجين والمسنين والعجزة واللاجئين والمشردين، وعلى تنمية البلدان بشقِّ الأنهار وتعبيد الطرق وإنشاء الجسور، وعلى دعم المعوزين كحمل من عجز عن الحج، وإيواء المطلقات، وتأجير ملابس الأفراح، وتوزيع الحلوى في رمضان، وتبديل الثياب الملوثة، وتعويض الأواني المكسورة، بل وعلى رعاية الحيوانات التي مرضت أو عجزت أو كبرت، وسائر ما يُمكن أن يُتَخَّيل من وجوه الخير ضربت فيه الأمة بسهم عبر مؤسسة الأوقاف.

ومن بين الآثار الكثيرة للوقف يهمنا التركيز على أثر استقلال مسار الأمة عن مسار السلطة، فلم يكن انهيار السلطة أو ضعفها السياسي والعسكري منعكسًا على نمو الأمة الحضاري، بل قد تسقط البلدان عسكريًّا ثم تأسر الغازين حضاريًّا وثقافيًّا كما حدث مع الصليبيين في الشام، والنورمان في صقلية، والإسبان في الأندلس، والمغول في الشرق الإسلامي.

ثالثا: الشورى واجبة

"وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ" (الشورى:٣٨)، ونجد معنى الشورى في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" (النساء:٥٩) ففيها وقوع التنازع بين الأمة وأولي الأمر، فجعل الإسلام الشورى نظام تتحمل به الأمة مسئوليتها في واقع الحياة، فلا يصير قرارها ومصيرها حكرًا بمن يتولى أمرها.

إن حسم مسألة الخلافة قد تم من خلال إجراءات شورى تداولية بين أهل الحل والعقد، وإجماع واسع بين المسلمين، وبناءً على ذلك فإن أربعة مبادئ أساسية ارتكزت عليها مسألة الخلافة أصبحت فيما بعد هي المعيار النموذجي لقياس مدى شرعية انعقاد الإمامة في الفقه السياسي الإسلامي: الشورى؛ الاختيار من قبل أهل الحل والعقد، الإجماع، والبيعة.

وقد حفلت سيرة النبي صلى الله عليه وسلم بالشورى، لا سيما بعدما بدأت الدولة في المدينة المنورة، ووجدنا الصحابة يشيرون عليه، في مكان المعركة يوم بدر ثم في أسرى المعركة، وفيما بين الخروج لملاقاة المشركين في أحد أو البقاء في المدينة، وفي غزوة الأحزاب ونزل الجميع على رأي سلمان بحفر الخندق، وفي إعطاء غطفان من ثمار المدينة، وفيما قاله أهل الإفك عن عائشة (رضي الله عنها)، وفي غيرها.

وقد عَمَّت الشورى جميع المسلمين، حتى من أسلم حديثًا، كما في استشارته للناس في ردِّ سَبْي هوازن عليهم بعد أن جاءوا تائبين، فقبل عامة الصحابة، ورفض بعض من أسلم حديثًا، فتعهد النبي بتعويضهم من أول فيء قادم، وفي الاستفتاء الذي قام به عبد الرحمن بن عوف لاختيار الخليفة الثالث كان الناس ينهمرون عليه ويشاورونه دون أن يُقْصِي أحدًا من المشورة، حتى قال بعض العلماء بأن من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، فالشورى كنظام تتحمل به الأمة مسئوليتها فلا يصير قرارها ومصيرها حكرًا بمن يتولى أمرها.

بهذه الأمور الثلاثة: سيادة الشريعة وكون الحاكم وكيلا عن الأمة تختاره بإرادتها الحرة وتراقبه ولها حق عزله ونظام الشوري في الاختيار ترتسم ملامح نظام الحكم الراشد في الإسلام.

الطغيان القادم إلى بلاد المسلمين

لم ينتبه أحد من عواصم الامبراطوريات القديمة في فارس والروم إلى دولة الإسلام التي ظهرت في ناحية بعيدة من جزيرة قاحلة إلا حينما انطلقت هذه الدولة تهدد عروشهم فجأة حتى لكأن التاريخ جاءهم بها بغتة فبهتهم فلم يستطيعوا ردها، ولم يأخذ الأمر وقتا كبيرا في عمر الأمم، بل هي بضع سنوات حتى انتهت دولة آل ساسان إلى غير رجعة، وحتى انحسرت الدولة البيزنطية ففقدت أملاكها في الشام ومصر والشمال الإفريقي وعادت أدراجها تختبئ في آسيا الصغرى لتفكر ماذا يحدث في بلادنا.

لقد كانت هذه الفتوح في عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي يُقال اسمه فيتذكر الناس "العدل"، في مقابل أباطرة وقياصرة حكموا بالظلم والطغيان حتى انهارت على أيديهم الدول والممالك، ثم مضى التاريخ يطوي صفحاته حتى وصلنا إلى هذه اللحظة المعاصرة التي انقلب فيها ميزان القوة، وصار العالم الإسلامي تحت سيطرة أعدائه، وصار العدل مفقودا في أرضهم ظاهرا في أرض عدوهم، حتى إن المسلم يسافر إلى الغرب والشرق ليبحث عن عدل فقده بين أهله، ويتنفس شيئا من حرية لم يدركها في أرضه.

لقد كانت بداوة العرب من أسرار نزول الرسالة عليهم، فهم القوم الذين لم يتلوثوا بعد بالعبودية لحاكم أو الخضوع لآداب امبراطورية تجعل منهم شعبا قابلا للمذلة، بل كانت بداوتهم تجعلهم أقرب إلى الفطرة، فنفوسهم تحمل الكرامة والعزة والأنفة ولا تقبل الذل لأحد، وعقولهم كانت تعيش الحياة ببساطتها ونقاوتها فلم تذهب في مضارب الفلسفات والأساطير، وأجسادهم تكتفي من الحياة بالضرورة ولم تتشرب الملذات والشهوات والكماليات كما هوالحال في الامبراطوريات والممالك، كل هذا جعل العرب أقرب إلى الفطرة وأنسب لنزول الرسالة.

إن أسوأ ما في الامبراطوريات أنها تسلب من شعوبها العزة والأنفة والكبرياء، وقد أفرد ابن خلدون فصلا في هذا المعنى "أن معاناة أهل الحضر للأحكام (السلطانية) مفسدة للبأس فيهم ذاهبة بالمنعة منهم"، ولهذا تجد التفرقة القرآنية الدقيقة بين "الشعوب والقبائل" في قوله تعالى (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) إذ قال المفسرون: "الشعوب للعجم، والقبائل للعرب"، ومن هنا جاء فيما بعد اسم "الشعوبية" للحركات التي تناصب العرب العداء.

ونظرة بسيطة إلى ما وصل إليه الحال في امبراطوريات العالم القديم تجعلنا لا نتردد في الحكم بأن هذه الشعوب قد خربت من كثرة ما نزل بها من استبداد وذل حتى لا يمكن أن تصلح لنزول الرسالة عليها؛ ففي فارس كان الأكاسرة يحكمون بالحق الإلهي وبالدماء المقدسة التي تجري في عروقهم فكانت تُقدَّم لهم القرابين ثم إن الشعب منقسم بعنف إلى طبقات بحسب المهن والحرف، ولم يبعد الرومان عن هذا فالمجتمع منقسم إلى سادة وعبيد بل إن العبودية فلسفة أصل لها أفلاطون في الفلسفة اليونانية وكان الأباطرة يحكمون الأقوام بالحديد والنار، كذلك شهدت الهند أبشع نظام فصل عنصري طبقي يجعل الناس أربعة طبقات: نخبة وجنود وعمال وعبيد والتفكير في أن يتطلع أحد أفراد طبقة ما إلى التي فوقه جزاؤها العذاب الأليم المهين.

وعندما نزل الإسلام على العرب لم يحاول نسف القبلية وما بها من الاعتزاز والأنفة، وإنما كان الاهتمام على محاربة "التعصب للقبيلة بالحق والباطل" ولكنه استعمل محامد القبيلة في بناء الدولة، وفي مقاومة الظلم "انصر أخاك ظالما أومظلوما"، وفي الدفاع عن الأمة فكان الجيش الإسلامي حتى عصر الفتوح يقاتل في كتائب تمثل القبائل، وفي التعاضد على الخير "لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدعان حلفا ما أحب أن لى به حمر النعم ولوأدعى به فى الإسلام لأجبت".

وكان من معجزات الشريعة الإسلامية أنها صنعت نظاما يضع الأمة فوق السلطة، ويجعل الناس فوق الحاكم، ويجعل الحاكم وكيلا عنهم لا سيدا عليهم، لهم أن ينصبوه ويعزلوه، وليس له أن يقتحم بيوتهم أو يفتش في أسرارهم أويقمع أفكارهم مهما خالفت رأيه أوكانت ضده، وللأمة أن تبني وتصنع حضارتها دوان انتظار أو استئذان من الحاكم، وله عليهم الطاعة ما استقام لهم، فإن لم يفعل كان لهم أن يستبدلوا به غيره.

وقد كان عصر النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم عصر الخلافة الراشدة التمثيل العملي للإسلام على هذا السبيل، فكان الخلفاء الراشدون خير أئمة لخير أمة في خير القرون.

بدأ الانحراف بسيطا كالعادة، وقد كانت بدايته حين بدأ الثوب الإسلامي يخرج من الصبغة العربية التي أنشأها الإسلام من البداوة النقية إلى الوحي الطاهر، وذلك حين بدأ الاحتكاك بالتيارات الحضارية القديمة.

لقد انزعج عمر رضي الله عنه حين رأى معاوية يركب في موكب وله حاجب على بابه، غير أن معاية اعتذر له بأنه "ببلاد كثر بها جواسيس العدو، فإن لم نتخذ العُدة والعدد، استخف بنا، وهجم علينا وأما الحجاب، فإننا نخاف من الابتذال وجرأة الرعية"، والشاهد هوقوله "جرأة الرعية" فتلك الرعية هي التي اعتادت أن يكون ملوكها في

مواكب وحراسات ودون الوصول إليهم أبواب وحُجَّاب وإلا سقط من نظرهم هيبة الوالي، وهو الأمر الذي لم يكن بالوسع تجاهله فأقره عُمَر وإن كان لم يفصل فيه برأي فقال له: "لا آمرك ولا أنهاك".

وحين سار الزمن وانتقلت العاصمة الإسلامية إلى الكوفة القريبة من فارس وحضارتها وتراثها الساساني كانت التربة خصبة للقبول بفكرة التشيع لعلي وآل البيت واستنبات فكرة العصمة والحق في الولاية بالوصية الإلهية والحق الموروث، وهوما يخالف صحيح الإسلام الذي يجعل الحاكم وكيلا عن الأمة لا واليا عليها، يستمد شرعيته من اختيارها له لا بوصية إلهية أو بحق ديني.

وفي عام الجماعة انتقلت العاصمة الإسلامية إلى دمشق –ذي التراث الروماني والفلسفة اليونانية– وابتعدت الدولة الإسلامية أكثر عن النقاوة العربية البدوية، وأحب أهل الشام –العرب الذين استقروا هناك والذين أسلموا– معاويةَ وأسرته الأموية حبا كبيرا وتعلقوا به تعلقا جما، وصاروا عماد دولتهم، ولا ريب في أن تعلقهم هذا كان أحد عوامل تفكير معاوية (رضي الله عنه) في البيعة لولده لمصلحة الأمة في ألا تقتتل من بعده، وقد سانده أهل الشام في هذا الاختيار وكانوا أسبق الناس لبيعة يزيد، وهو الأمر الذي انزعج له المعارضون في مكة والمدينة ورأوا أنها "سنة كسرى وقيصر" وليس المقام الآن مقام تحليل هذا القرار ومدى صوابه من خطئه، بل متابعة تأثير الاحتكاك الحضاري على انحراف المسيرة الإسلامية.

وحين استطاع الأمويون بما لهم من شوكة وإصرار وصبر استعادة وحدة البلاد الإسلامية بعد أن انهارت الدولة الأموية الأولى بعد تنازل معاوية بن يزيد عن الخلافة واختلاف الناس على مروان بن الحكم، حين استطاعوا استعادة البلاد مرة أخرى على يد مروان وابنه عبد الملك ثبت عمليا لهم ولغيرهم أنهم الأقدر على حكم البلاد، رأوا أن هذا حق لهم بشرعية الواقع، واستمر العهد بالخلافة في عصر الأمويين يعهد الخليفة السابق إلى اللاحق حتى انهارت الدولة وغربت شمسها.

على أن الدولة الأموية ظلت من مبدأ أمرها حتى منتهاه دولة عربية، فلم يكن فيها بلاط ملكي أوآداب سلطانية، ولم يبن خلفاؤها مدنا ملكية، ولم يكن أحدهم يقبل أيديهم أوأقدامهم أوالأرض أمامهم، ولم يكن أحد ملزما بمخاطبتهم بـ "سيدي" أو"مولاي" أوما شابه، ولم يكونوا هم يخاطبون الناس أو الولاة بمثل هذا.

كل هذا تغير على يد الدولة العباسية التي قامت على أكتاف ثورة نشأت في خراسان، وكان رجالها من الخراسانيين الذين تشيعوا لآل البيت وآمنوا بحقهم في الإمامة دينًا، لذا فقد كانت الطبقة التي تدير الخلافة العباسية من الذين استقر فيهم إنزال الخلفاء منزلة كسرى فارس، وكان التشيع أسهل انتشارا في هذه المناطق وهذه النفوس.

لقد أعادت الحاشية إنتاج البلاط الفارسي الكسروي بما فيه من آداب سلطانية (بروتوكول) ومظاهر فخامة وتعظيم وخضوع للخلفاء، وقد تم هذا عمليا لأن كثيرا من البلاط العباسي كان من ذوي الأصول الفارسية الذين بلغوا ذورتهم مع الأسرة البرمكية في عهد الرشيد وآل سهل في عهد المأمون، ثم عُضِّد هذا الإنتاج العملي بالتأصيل النظري عن طريقين؛ الأول: الكُتَّاب والمفكرين ذوي الأصول الفارسية من أمثال ابن المقفع والجهشياري الذين كتبوا وترجموا الأدب السلطاني الفارسي، والثاني: الترجمات عن الفلسفات القديمة اليونانية والرومانية والهندية وغيرها والتي بلغت ذروتها في عهد المأمون، فتلك أيضا نقلت التراث القيصري إلى البلاط العباسي بما تسبغه من عظمة وفخامة على القيصر.

في تلك الفترة نشأ التعامل مع الحكام باعتبارهم "قضاء وقدر"، وأسرف البلاط في مظاهر الجلالة والمهابة والزينة، ونشأت آداب تقبيل اليد والخطاب بالمولى والسيد، وبدأت كذلك بذور الفقه الذي يرى أن هذا من ضرورات الدولة لاستقرارها والتمكين لهيبة خلفائها، وهوالأمر الذي لم يحاول أحد أن يؤسس له في عصر الخلافة الراشدة.

ثم تعرضت المسيرة الإسلامية للنكبة الكبرى على هذا المسار حين وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري منذ منتصف القرن الثالث الهجري، حيث استطاعت طبقة العسكر الأتراك السيطرة على الخلافة العباسية وصاروا أصحاب الأمر والنهي، ومن هنا بدأت سلسلة من الحكم العسكري تسيطر على الخلافة الإسلامية: أتراك، ثم بويهيين، ثم سلاجقة، وظهر الزنكيون ثم الأيوبيون ثم المماليك،

والحكم العسكري هوأحد أهم أسباب انهيار الدولة الإسلامية وحضارتها، لطبيعة الحكم العسكري الذي يسيطر على الحياة المدنية ولا يخضع لها، وبالتالي فهو ينحو بطبعه نحو الاستبداد، فتزيد الشقة بينه وبين الأمة ونخبتها من العلماء والفقهاء، وقد كان.

استطاع الحكم العسكري تحقيق نتائج رائعة في مواطن الجهاد، لكنه نكب الأمة حضاريا وصفَّى نخبتها واستبد بها حتى ضعف الحكام الأقوياء وجاء الضعفاء فأسلموا الأمة إلى الاحتلال الأجنبي مرة أخرى من بعد ما كان أجدادهم قد قهروهم.

وكان الاحتلال الأجنبي في جولته الثانية أذكى، فقد ظل حاكما يحاول إفساد عقيدة الأمة وأفكارها، حتى إذا انهار أمام المقاومة تركها مرة أخرى في يد حكم عسكري كانت وسيلته إلى الوصول انقلابات دموية أوبيضاء هي السبب فيما تعانيه بلادنا حتى الآن.

يظل الحل قائما في العودة إلى منهاج السلف الصالح في خير القرون، حيث عصر الخلافة الراشدة، والتأسيس لفقه وفكر يعيد الأمة إلى موضع السيادة ويعيد الحاكم إلى موضع الوكالة، ويجعل الأمة فوق السلطة والشعب فوق الحاكم، ويتخلص من شوائب كسرى وقيصر التي أفسدت السلطان ففسد كل شيء!

وصدق سيدنا عثمان بن عفان "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن".

الحكم الراشد بين الإسلام والعلمانية

إن تجارب الحكم التاريخية تكون واحدة من تلك الحالات:

- الأول: عدم وجود كتاب صحيح النسبة إلى مصدر إلهي لا يمكن تحريفه (كما في حالة الديانات القديمة).
- الثاني: عدم وجود فترة تاريخية واضحة المعالم تكون سيرتها موضع قدوة في السياسة والحكم (كما في الحالة اليهودية).
- الثالث: خُلُوالكتاب المقدس من شريعة في شأن الحكم والسلطة (كما في الحالة المسيحية).
- الرابع: عدم وجود نص مقدس كما في الحالة العلمانية، فيكون الحكم على المنفعة والمصلحة التي يقدرها البشر لأنفسهم، ومنها يخرج دستور تتفرع عنه قوانين تفصيلية، فإن رأى الحكام حاجتهم إلى تغيير النص الدستوري فعلوا تبعا لأهواء كل منهم.

فإذا أنزلنا هذا على مسألة شرعية السلطة السياسية فإننا في هذا الواقع المعاصر لن نجد اشتباكا حضاريا حقيقيا إلا بين النموذج الإسلامي والنموذج العلماني، خاصة أن النموذج العلماني قد سيطر على العالم المسيحي كما ذاب فيه الفكر اليهودي، ثم تأثرت به وتشربته مناطق الديانات القديمة التي فصلت عمليا بين أديانها وبين أحكام السياسة والسلطة.

والذين ينادون بفصل الدين عن السياسة أو فصل الدين عن الدولة أو أن الدولة لا دين لها نجدهم أول من ينصون في دساتيرهم على أن رئيس الدولة يجب أن يكون مسيحيا على مذهب أهل البلد سواء كان بروتستاني أو كاثوليكي أو أرثوذكسي، كما نرى أغلب أعلام دول أوروبا رسم عليها الصليب كرمز للنصرانية.

ما الذي أقام دولة الكيان الصهيوني؟ أليس اعتقادهم بأن دينهم هوالذي يحرضهم على إقامة هذه الدولة؟ ما الذي دعى أوروبا إلى الحروب الصليبية واحتلال بلاد المسلمين؟ ألم يحركهم دينهم؟ لماذا يعتدي الغرب على بلاد المسلمين؟ أليست هي حربا على الدين نفسه، لماذا يساندون الأقلية النصرانية في جنوب السودان لإقامة دولتهم ولا يساندون الأقلية المسلمة في فرنسا أوأمريكا لإقامة دولة مسلمة هناك؟

لماذا يرفضون انضمام تركيا المسلمة إلى الاتحاد الأوروبي ويفرضون دولة الكيان الصهيوني للإنضمام إلى دول الشرق الأوسط المسلمة والتطبيع معهم؟ أليس كل ذلك محاربة للدين الإسلامي بتقويض دولته، فإذا ما سقطت الدولة الإسلامية ضعف الدين في النفوس، وهذا لا يريده الله لدين الإسلام الذي وعدنا ربنا بظهوره على الدين كله ولوكره الكافرون.

ومع تعصب الغرب لدينهم يفرضون علينا الوصاية بأن نفصل الإسلام عن دولته التي ما قامت إلا لحماية هذا الدين، لقد هاجر المسلمون إلى الحبشة في بادئ الأمر لكنهم لم ينشئوا فيها دولة، حتى تمت بيعة العقبة مع الأنصار لإقامة دولة الإسلام بالمدينة المنورة

وبهذا تكون الإشكالية الحقيقية للمقارنة بين نظام الحكم الإسلامي والعلماني هو وجود نص ثابت معصوم مُلزم في حالة نظام الحكم الإسلامي مع تجربة تاريخية تحقق فيها الحكم الراشد محددا مفهوم الشرعية السياسية للسلطة، في حين لا يوجد مثل هذا النص الملزم ولا التجربة التاريخية الموصوفة بالراشدة في الحالة العلمانية بل كل شيء قابل للتغيير وإعادة النظر.

لذلك يمكن في حالة السلطة العلمانية أن يحدث انقلاب عسكري، فيصدر "البيان رقم ١" الذي ينهي به شرعية النظام السابق، ثم يبدأ في إجراءات إنشاء دستور جديد يمثل شرعيته القانونية، ثم يجعل من هذه الشرعية الواقعية التي تغطت بغطاء قانوني، الأساس الذي يُحاكم ويحاسب الناس عليه، وقد ظهر ذلك جليا في الإنقلاب العسكري في مصر حيث قام وزير الدفاع بخطف الرئيس الشرعي المنتخب من قبل الشعب وأعلن سيطرة الجيش على مؤسسات الدولة بدعم المحكمة الدستورية ليقنن الانقلاب ويفصل القوانين التي تدعم حكم العسكر.

بينما لا يمكن أن يحدث هذا في ظل النظام الإسلامي، فبعد أربعة عشر قرنا من الزمان لم يعترف الفقه الإسلامي بالشرعية الكاملة لحكم المتغلب، وظل الفقه الإسلامي المكتوب يعتبرها شرعية ناقصة أتت في ظروف اضطرارية وُضِع فيها المسلمون بين اختياريْن: اختيار الفوضى والفتنة، أو القبول بحاكم يقيم الشرعية ويحمي الثغور ولكنه أتى بغير اختيار حر من الأمة، ولا يزال الأمر حتى الآن موضع خلاف بين الفقهاء في حدود القبول بالمتغلب وشروط القبول به ومتى يمكن القبول به وغيرها.

إن أمرا يغفل عنه الأكثرون من العلمانيين الذين يتحدثون في الشأن السياسي الإسلامي، بل ويفهمونه بالمقلوب، ذلك هو احتواء الإسلام على نصوص "السمع والطاعة" للحاكم، ذلك أنهم يغفلون عن أن بنية النظام

السياسي الإسلامي تجعل المجتمع قويا متماسكا قادرا على مواجهة السلطة، لذلك كان لابد من وجود قيمة السمع والطاعة (إلا في حدود) لكي تظل الدولة ونظامها ممسوكا بالقيم الإسلامية الحاكمة على الحاكم والمحكوم معا، في حين يخلو السياق العلماني من معنى السمع والطاعة لأن الشعوب في حقيقة الأمر أسرى لدى الدولة التي تحتكر القوة وتملك فرض النظام وإخضاع الناس له، ولذلك يبرز في النظام العلماني معنى محاسبة السلطة ومراقبتها لمنعها من التغول، في حين أن النظام الإسلامي يعمل على حراسة المجتمع القوي المتكتل من التفلت.

الحضارة الإسلامية تهتم لأن تقيم مجتمعا تسوده الكرامة والعدل والإنصاف ولو كان يسكن بيوت الحجر والطين، وتنبذ وتحارب مجتمعا تسوده ناطحات السحاب بينما الإنسان مثل ترس في آلة حيث قتلت عنده حاسة الإبداع.

وهكذا، فما أسهل أن يحصل حاكم على شرعية سلطته بقوة السلاح في أي سياق إلا السياق الإسلامي، فحتى مؤسسو الدول الإسلامية الأقوياء تظل تطاردهم صفحات التاريخ بما خالفوا فيه الدين وسيرة الأئمة الراشدين، بينما من اقترف من الجرائم أضعاف هذا هم في سياق آخر من الأبطال مؤسسي الدول وموحدي البلاد، وما ذلك إلا لأن الحق هنا فوق القوة، والحق هناك تصنعه القوة.

إن النموذج الذي محوره "الدولة" أو"الوطن" أو"القومية" أو"التقدم" أو"المصلحة" أو"العلم"، إلخ، سيتناقض بطبيعته مع النموذج الذي محوره "الإسلام"، فكل هذه العناوين إما هي مرجعيات في نفسها قائمة بذاتها فيحدث التناقض في القيم العليا والثوابت والأصول والانحيازات الحضارية، وإما هي أدوات ووسائل تفتقر بطبيعتها إلى المرجعية التي تحتكم إليها، وإما هي معانٍ لا معنى لها بدون وجود المرجعية الحاكمة، لنضرب مثالا يعبر عن القضية بوضوح شديد وهوقضية الانتماء:

يكتسب الانتماء للدولة الإسلامية بالدخول في الدين، ففي هذه اللحظة ترتب على كل من الدولة والفرد حقوق وواجبات، غير تلك التي كانت لهما وعليهما قبل تلك اللحظة، أي أنها تساوي لحظة حصول المواطن على الجنسية في الدولة الحديثة، إلا أن الدولة الحديثة تمنح جنسيتها لمن وُلِد على أرضها أو وُلِد من العِرْق الذي تنتمي له وإن كان خارج أرضها، أو بشروط معينة تضعها، ومن سوى ذلك فهو أجنبي له حقوق وواجبات مختلفة.

وهكذا يكون الانتماء للدولة الإسلامية محض قرار شخصي لا يد للدولة فيه، وهو مفتوح أمام جميع الشعوب والأعراق والألوان واللغات، ثم إن الدولة الإسلامية تحتضن بعد ذلك من لم يكن مسلما على أرضها

وتضمن له بعض الحقوق والواجبات ولكنها غير تلك التي تبذلها للمسلم، بينما الانتماء للدولة الحديثة هو قرار الدولة لا قرار الفرد، وفي حين تملك الدولة الحديثة سحب الجنسية فإن الإسلام (الذي هو الجنسية في الدولة الإسلامية) لا يملك أحد أن يسحبه من المسلم.

والحقوق والواجبات التي تطلبها الدولة الإسلامية من غير المسلمين الموجودين على أراضيها هي بكل المقاييس أفضل بكثير من الحقوق والواجبات التي تطلبها الدولة الحديثة من الأجنبي المقيم على أرضها، ويمكن لأي مقارنة بين حقوق أهل الذمة (في الدولة الإسلامية) وحقوق الأجانب (في الدولة الحديثة) أن تثبت هذا بوضوح.

فغير المسلم يتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها المسلم فيما عدا إظهار ما يتعارض مع الإسلام علانية من شعارات أو معاملات ويتمتع بالدفاع عنه والأمن على حياته مقابل جزية بسيطة يبذلها القادر على الحرب، وهو أمر يشبه التزام الأجنبي بقوانين الدولة الحديثة التي يقيم بها، وهو مع ذلك لا يتمتع بنفس حقوق المواطن في التعليم والعلاج والوصول إلى الوظائف الكبرى، وهو مع ذلك أيضا يبذل من الضرائب على الدخل والنشاط ما هو أعلى مما يدفعه المواطن.

وبالمقابل، فإن الردة عن الإسلام بعد الدخول فيه إنما هو كخيانة المواطن للدولة الأجنبية في أصل أصولها وصلب شرعيتها، كالمواطن الذي يعمل على إعادة الملكية في دولة نظامها جمهوري، أو محاربة الملكية في نظام ملكي مستقر، أو تكوين –والدعوة إلى تكوين– ميليشيات مسلحة في دولة نظامها قائم على احتكار السلاح بيد السلطة، أو إعادة دولة الكنيسة في دولة تقوم على العلمانية... إلخ!

الإسلام ليس مجرد دين، بل هو نظام، وهو أمر واضح حتى للمستشرقين، يقول هاملتون جِب: "الحق أن الإسلام ليس مجرد نظام من العقائد والعبادات، إنه أعظم من ذلك كثيرا، هو مدنية كاملة، ولو بحثنا عن لفظ مقابل له لقلنا: العالم المسيحي ولم نقل المسيحية، ولذلك فإن الخروج عن الإسلام هو خروج على نظام وليس مجرد تغير في الأفكار والقناعات، لذلك تعامل الفقهاء مع حالة الردة كتعامل القانونيين والقضاة مع المهددين لنظام الدولة الحديثة، حالة الخروج على المرجعية العليا للمجتمع.

وحيث يخلو نظام الدولة الحديثة العلمانية من نصوص مقدسة تمثل بالنسبة لها مبادئ حاكمة لا يمكن خرقها، يمنع الإسلام انتهاج سياسة تعلو فيها النفعية على المبادئ والمصلحة على الأخلاق، بل مفهوم المصلحة في الإسلام هو مفهوم محكوم بالإسلام نفسه، ولذا فهي "مصلحة شرعية" وليست مصلحة مادية مطلقة.

يتمثل الحكم الراشد في الثقافة الغربية في العناصر التالية:

١- الشرعية المؤسساتية.
٢- الانتخابات الديمقراطية.
٣- احترام حقوق الإنسان.
٤- الانفتاح السياسي.
٥- استقلالية القوانين.
٦- المساواة.
٧- المشاركة.
٨- الشفافية.
٩- الانفاق الحكومي للأغراض العامة.
١٠- صحافة مستقلة وفعالة.
١١- الكفاءة الإدارية.
١٢- حرية تدفق المعلومات.

ومظاهر الحكم الراشد تختلف باختلاف أهداف وقيم المجتمعات ففي بعض المجتمعات الغربية يتم التركيز على الكفاءة وفي آخر يتم التركيز على الانسجام والاجماع، وفي ثقافات أخرى فإن الأولوية تعطي للحقوق الفردية والبعض الآخر يعطي الأولوية لتطبيق القانون في حين يركز البعض الآخر على التقاليد والعشائر في صنع القرار، وفي بعض المجتمعات ينحصر الهدف الأول في تحقيق النمو الاقتصادي في حين تعطي مجتمعات أخرى الأهمية الكبرى للثراء والتنوع الثقافي.

وتتمثل خصائص الحكم الراشد وفق **UNDP** في:

- المشاركة: وتعني أن يكون للجميع رأي في صنع القرار سواءا بطريقة مباشرة أومن خلال مؤسسات الوساطة المشروعة.
- حكم القانون: مؤسسات القانون يجب أن تكون عادلة وتولي الأهمية خاصة لقوانين حقوق الإنسان.
- الشفافية: تبنى على حرية تدفق المعلومات حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم.
- الاستجابة: محاولة المؤسسات خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم.

- اتجاه الإجماع: بالسعي لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الجيدة والتي تخدم الجماعة والسياسات والإجراءات الممكنة لذلك.
- العدالة: تساوي الفرص لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة.
- الفعالية والكفاءة: والمتعلقة بالمؤسسات والتي تؤدي إلى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد.
- المساءلة: صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص ومنضمات المجتمع المدني تتم مساء لتهم من قبل الشعب.
- الرؤية الإستراتيجية: القادة والشعب لديهم آفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية ولديهم شعور مشترك عن ما يريدونه من تلك التنمية.

ولا خلاف في كل ما سبق عن الحكم الراشد في الإسلام، السؤال هل تلك المعايير التي وضعتها النظم الغربية تطبقها على كل القائمين على أرضها؟ هل تطبقها على الأقليات المسلمة خاصة بعد المرض الذي أصاب أوروبا المسمى بالإسلاموفوبيا؟ هل تلك المعايير تطبقها خارج حدودها مع البلاد المخالفة لها في العقيدة حتى يمكننا أن نحكم عليها أنها تحتكم إلى حكم راشد خاصة أن تلك الدول الديمقراطية تدعم الأنظمة الديكتاتورية والإستبدادية في دولنا الإسلامية كما تتآمر على الحكام المنتخبين من شعوبنا المسلمة بالإنقلابات العسكرية كما حدث في مصر وتركيا ودول أمريكا اللاتينية؟.

نماذج من أنظمة الحكم الحالية

مصـــــــــر

نظام الحكم بها جاء بإنقلاب عسكري ضاع فيه حق الأمة في اختيار حاكمها وفرض الجيش وصايته على الشعب برفض اختياره الذي أتي بالرئيس المصري محمد مرسي، وبذلك يكون أحد شروط الحكم الراشد قد أضاعها النظام الحاكم في مصر.

تم فيه اعتقال المعارضين وتعذيبهم في المعتقلات ومطاردة ذويهم وهجرة الكثيرين خوفا من بطش النظام الحاكم فلم يعد لأحد الحق في معارضة الحاكم ومحاسبته وبالتالي فقدت الأمة أمنها وأمانها ببناء عدة سجون للمعارضين بطول مصر وعرضها.

إذا نظرنا إلى حدود مصر شرقا وغربا وشمالا وجنوبا نجد تهديدات صريحة للأرض المصرية من قبل دول الجوار والتي سمح فيها النظام الحاكم ببيع أرضها وتغيير حدودها ارضاء لأعداء الأمة وضمانا لبقاء سلطة النظام الحاكم، وما يحدث في سيناء لا يخفى على المتابعين للشأن المصري.

فلو نظرنا إلى الوضع الحالي في مصر نجد نظاما حاكما لا علاقة له بالحكم الراشد بأي وجه من الوجوه.

الجزائـــــــر

دولة المليون شهيد التي قدمت أبناءها لتتحرر من الإحتلال وتعود إلى مرجعيتها كبلد عربي مسلم مرجعيته القرآن والسنة، وعندما جاءت الإنتخابات التي قامت في تسعينيات القرن الماضي بالإسلاميين (كما يطلقون على من يسعي إلى الحكم بمرجعية إسلامية)، قام العسكر بضرب المجتمع الجزائري بإطلاق العسكر لحاهم وانتحال صفة السلفيين والهجوم على الشعب الجزائري في بيوتهم حتى يظن الشعب الجزائري أن من يقوم بتلك المجازر هم السلفيون وليس الجيش الجزائري، وقد اعترف ضابط جزائري بتلك الحقيقة في كتاب الحرب القذرة وضح فيه دور العسكر في قتل الشعب، وإلى الآن لم يسلم الشعب الجزائري من نتيجة اختياره والسطو على إرادته وفرض وصاية العسكر والمجتمع الدولي عليه.

إذن النظام الحاكم الحالي في الجزائري لا يمكن أن ينطبق عليه الرشد بأي صورة من الصور، فلا حرية للأمة في اختيار حاكمها، ولا الاحتكام لمرجعيتها الإسلامية، ولا حرية لمعارضة النظام الحاكم.

تركيـــــــا

نموذج آخر في بلاد المسلمين من نظم الحكم حيث جاء رئيس تركيا الحالي الرئيس رجب طيب اردوغان بالانتخابات المباشرة من قبل الشعب، وبذلك تحقق أحد شروط الحكم الراشد وهو حق الأمة في اختيار حاكمها، فهل تحتكم الأمة لمرجعيتها الإسلامية بحكم أنها واحدة من بلاد المسلمين؟

جاء الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلى الحكم بمرجعية الدولة وهي المرجعية التي فرضها مصطفى كمال أتاتورك بعد إسقاط الخلافة في عام ١٩٢٤م، وهي دستور علماني يحكم البلاد بعد أن ألغى اللغة العربية والمظاهر الإسلامية في تركيا، وحاولت المعارضة التركية الإسلامية تغيير هذا الدستور خلال خمسين عاما حدث فيها أربعة

انقلابات عسكرية على الحاكم المنتخب من الأمة التركية كان آخرها محاولة الإنقلاب على الرئيس اردوغان في يوليو٢٠١٦م، إلا أن تجارب ووعي الشعب التركي وقيادته مكنتهم من إفشال محاولة الانقلاب.

وما يحدث داخل تركيا هو نتيجة للدعم الأمريكي لجماعة فتح الله جولن التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار ودعم الإنفصاليين لتقسيم تركيا، بالإضافة إلى الحدود الملتهبة مع دول الجوار خاصة مع سوريا والعراق وأرمينيا.

ومع محاولة نظام الحكم في تركيا إلى تأمين الداخل التركي وحدوده الخارجية فهو يسعى إلى توفير الحرية الكاملة للمعارضة في حدود يضمن فيها استقرار تركيا، ولذلك نجد أن قيادات ثورات دول الربيع العربي فرت إلى تركيا حتى لا تتعرض للإعتقال من الأنظمة الحاكمة التي كسبت الجولة الحالية من الصراع، كما أن النظام التركي يرفض إقامة علاقات سياسية مع النظام الإنقلابي في مصر لما لحق بتركيا من دمار سياسي واقتصادي واجتماعي نتيجة الانقلابات التي تعرضت لها.

وبذلك يمكننا الحكم على النظام الحاكم في تركيا أنه يحاول الوصول إلى الحكم الراشد بتداول سلمي للسلطة وحق الأمة في اختيار الحاكم وإقامة العدل ومحاولة الاحتكام إلى مرجعيتها الإسلامية إلا أنها لم تجد الدعم اللازم من دول العالم الإسلامي الذي وجب عليه تقديم كل أنواع الدعم لدولة مسلمة تسعى لتحقيق الحكم الراشد، بالإضافة إلى التآمر عليها من النظام الدولي حتى لا يكون هناك حكما إسلاميا راشدا ينافس حكم الدول الغربية العلمانية والتي تسيطر على المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمات حقوق الإنسان، والتي تؤثر إلى حد كبير في القرار التركي خاصة فيما يتعلق بحدوده الخارجية.

ولذلك على النظام الحاكم في تركيا حتى يصل إلى الحكم الراشد أن يقيم تحالفات مع دول العالم الإسلامي قدر الاستطاعة تكون موازية للتحالفات الدولية، وأن يكون له قواعد شعبية في بلاد المسلمين، وأن يكسر حاجز اللغة الذي يمثل عائقا بين بلاد المسلمين خاصة المتحدثين بغير العربية، وألا يترك تلك الدول للمد الشيعي الإيراني، وعليه أيضا أن يوجد آليات جديدة للتعامل مع النظام الدولي بحيث يضمن استقلال قراره فيما يخص تأمين حدوده الخارجية وحريته في الاحتكام إلى المرجعية الإسلامية التي يرتضيها الشعب التركي.

وإذا ما قدمت دول العالم الإسلامي الدعم الكافي لتركيا خاصة الشعوب يمكننا أن نجعل من تركيا مركزا ينطلق منه العالم الإسلامي لإعادة التوازن في المنطقة وتكون أكثر تأثيرا على النظام الدولي حتى نصل إلى إعادة هيكلته وتحسين أدائه أو خلق نظاما إسلاميا دوليا يكون أكثر عدلا وإنصافا.

التجربة التركية في صد المحاولة الإنقلابية

- ظهور رئيس الدولة أمام الشعب ولو من خلال هاتف محمول وفي قناة فضائية معارضة
- القوات الخاصة والمخابرات وقرار يتفق عليه قيادات الدولة: الاشتباك حتى الموت
- الرسائل القصيرة من القائد للشعب (الدبابات في الشوارع ليست ملكا للشعب فتعاملوا معها – الاعتصام في المطارات وحماية مؤسسات الدولة – الاشتباك مع الإتقلابيين حتى الموت – على الحزب الحاكم تحريك الجموع للتصدي للإنقلابيين – على المعارضة مشاركة الشعب في مقاومة الإنقلاب – على أعضاء البرلمان التواجد في مبنى البرلمان رغم استهدافه من الإنقلابيين).
- احتلال مدارج الطائرات لمنعها من الإقلاع حتى لا تقوم بتدمير الأهداف التي حددها الإنقلابيون أو هروب الإنقلابيين بها خارج البلاد، وقد تم احتلالها عن طريق دخول السيارات والمقطورات إلى أرض المطار.
- منع الطائرات من الإقلاع من معظم القواعد العسكرية التابعة للناتو حتى لا يهرب بها الانقلابيون.
- تواجد رئيس الوزراء والوزراء ونواب الشعب مع جموع الشعب الذي خرج لمنع انتشار الآليات العسكرية
- توزيع وتنسيق الأدوار بين الرئيس ورئيس الوزراء ونواب الشعب، فالرئيس متواجد بين المواطنين في مطار اسطنبول بينما رئيس الوزراء متواجد في أنقرة، ونواب الشعب في مبنى البرلمان
- مطالبة الرئيس جموع الشعب بالاعتصام لحماية مؤسسات الدولة حتى إشعار آخر
- سرعة عودة المطارات للعمل بشكل طبيعي حتى يتم نفي الأكاذيب التي أخذ يروجها داعمو الإنقلاب
- سرعة السيطرة على وسائل الإعلام التي قام الإنقلابيون بالسيطرة عليها لطمأنة الشعب على أن محاولة الإنقلاب قد تم إفشالها
- سرعة الرد على الأكاذيب التي كان يروجها الإنقلابيون بأن رئيس الدولة قد هرب إلى ألمانيا، وأن الجيش قد سيطر على الحكم وغيره من الأكاذيب.

الحقيقة أن محاولة الإنقلاب التي حدثت في تركيا في يوليو ٢٠١٦ مليئة بالتفاصيل التي يجب أن تتعلمها الشعوب للإستفادة منها والبناء عليها حتى يتمكنوا من التخلص من النظم الإنقلابية التي تحكمها، وهي نموذج للتناغم والالتحام بين الرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء البرلمان والشعب والجيش والشرطة، وهو نموذج يحاربه االنظام الدولي لأنه مسلم ولا يخضع لوصايته.

فرنســـــــا

إحدى دول الاتحاد الأوروبي، تم اختيار رئيسها بالإقتراع المباشر من قبل الشعب الفرنسي، ويعاني مسلمو فرنسا بالتمييز العنصري بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي مع أن المسلمين في أوروبا لم يصابوا بالنصرانوفوبيا أو العلمانوفوبيا رغم أن الأغلبية هناك نصارى وعلمانيين، كما تعارض دول أوروبا انضمام تركيا المسلمة إلى الاتحاد الأوروبي فقط لأنها دولة دينها الإسلام، ومن أهم شروط الحكم الراشد هو أن يعيش الناس في ظله أحرارا في عقيدتهم آمنين فيه على أنفسهم، فهل الإسلاموفوبيا تمثل حرية العقيدة؟ وهل المسلمين المقيمين في فرنسا ينعمون بحكم راشد؟ وهل ضرب فرنسا لثوار ليبيا يمثل تأمينا لحدود فرنسا أم انتهاكا لحدود دولة ليبيا واعتداء على دولة ذات سيادة؟

روسيـــــــا

احتلت روسيا أفغانستان ودامت المعركة بينهما عشر سنوات تمكنت أفغانستان من طرد الاتحاد السوفيتي الذي تفكك وانفصلت عنه الجمهوريات الإسلامية، وخرجت الدولتان من المعركة التي شاركت أمريكا في إدارتها منهكتان اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، واستغلت أمريكا تلك الفرصة لتجعل عدوها الأول الإسلام وتتهم أفغانستان بضرب برجي التجارة ومبنى وزارة الدفاع بعد أسبوعين من الأحداث لتقوم باحتلال أفغانستان والسيطرة على روسيا والتحكم في قراراتها بحجة المساعدات الإقتصادية.

انهار الاتحاد السوفيتي وتفكك رسميا في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١، وكان بوريس يلستين أول رئيس روسي منتخب في تاريخ روسيا، وعلى الرغم من امتلاك روسيا أعظم ترسانتين للأسلحة التقليدية بخلاف الأسلحة النووية فقد انهار الاتحاد السوفيتي من داخله نتيجة الانهيار الإقتصادي.

ومع بداية ثورات الربيع العربي لعبت أمريكا دورا كبيرا للاستعانة بروسيا للسيطرة على دول الربيع العربي خاصة سوريا التي تحولت ثورتها إلى ثورة مسلحة فكان لروسيا دورا كبيرا لضرب الثوار دعما لنظام بشار، حيث قامت بضرب المناطق المدنية التي يسيطر عليها الثوار وقد أطلقوا عليهم اسم المعارضة المسلحة مما تسبب في تهجير الشعب السوري ولجوئهم إلى الدول المجاورة خاصة تركيا وبعض دول أوروبا.

فهل ضرب روسيا للشعب السوري تأمينا للحدود الروسية وليس بينهما حدود مشتركة؟ وهل تحالف روسيا مع أمريكا وإيران وحزب الله في لبنان لضرب الشعب السوري الأعزل الذي ثار لينتزع حريته وحقه في اختيار حاكمه بالمرجعية التي يرتضيها الشعب السوري نوعا من الحكم الراشد؟

وهل إذا قام الشعب السوري عندما تنتصر ثورته بضرب روسيا بالطائرات والبراميل المتفجرة ثأرا لشهدائه على أيدي روسيا هل يلومها أحد من دول العالم أو يعاقب من قبل الأمم المتحدة؟ في تلك الحالة يجب على الأمم المتحدة معاقبة الشعب الأمريكي الذي قام نظامه باحتلال العراق بزعم وجود مواد نووية، واحتلال أفغانستان ثأرا لضرب برجي التجارة ومبنى وزارة الدفاع كما أعلنوا ذلك من خلال إعلامهم.

فهل يصلح حكم النظام الروسي الذي يعتدي على دولة ليس له حدود معها ودولة ذات سيادة أن يكون حكما راشدا؟

أمريكـــــــا

بلد تمثال الحرية ومثال للديمقراطية والحريات الشخصية، ويتم فيها اختيار الحاكم بالاقتراع المباشر من الشعب الأمريكي، كما أن القانون الأمريكي يسري على كل الشعب بما فيها الحاكم، وتضمن الدولة حماية حدودها من أي اعتداء لما تملكه من قوة وانتشار لقواعدها العسكرية، فهل يمكننا الحكم على أمريكا أنها تحتكم إلى حكم راشد؟

هناك أحداث كثيرة حدثت في الآونة الأخيرة داخل أمريكا وخارجها:

- قام شرطي أمريكي أبيض بقتل أمريكي أسود فقامت مظاهرات من السود ضد عنصرية البيض تم قمعها من قبل الدولة.
- استهداف برجين فيما يعرف بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فقامت أمريكا باحتلال أفغانستان بعد الحدث مباشرة وقبل أن يتم التحقيق في أسباب انهيار البرجين.
- تم اتهام العراق بامتلاك مواد مشعة تمكنها من صناعة القنبلة الذرية فقامت أمريكا باحتلال العراق في عام ٢٠٠٣ حتى تنشر الديمقراطية بها.

فهل استهداف برجين في أمريكا يستدعي احتلال أفغانستان مع بعد المسافة بين البلدين، نعم يستدعي ذلك حرب أفغانستان إذا ثبت أنها هي فعلا من استهدفت أمريكا، فماذا لو استهدفت باكستان أمريكا لأنها اخترقت مجالها الجوي وقامت بقتل أسامة بن لادن على أرضها؟

وهل مسموح لأمريكا وايران والهند وباكستان امتلاك السلاح النووي ومحرم على العراق حتى يتم تدميرها وقتل وإصابة وتشريد ملايين من أهلها بالإحتلال الأمريكي للعراق ثم تسليمها للميليشيات الإيرانية لاستمرار الحرب الطائفية بها بعد هزيمة الجنود الأمريكان؟

الآن أصبحت أمريكا تحكم العالم فهل ممارساتها مع كل دول العالم تتسم بالعدل؟

الذي ينظر إلى السياسة الدولية يرى أن أمريكا هي التي تسيطر على النظام العالمي بمنظماته خاصة منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمات حقوق الإنسان التي تستخدم لابتزاز الدول بحجة انتهاك حقوق الإنسان خاصة الأقليات والمرأة، وهي تستخدم ورقة الأقليات العرقية أو الدينية أوغيرها لعمل اضطرابات في الدول للسيطرة عليها من خلال أنظمة الحكم العميلة الموالية لها في أغلب دول العالم الإسلامي.

نرى أمريكا قد استغلت الصراع الطائفي للسيطرة على العراق بعد أن فشلت في تحقيق نصر عسكري على المقاومة في العراق ثم سلمت الحكم للشيعة الموالين لإيران وأمريكا.

وقد فعلت ذلك في أفغانستان بعد أن قامت بتجنيد الجيش الأفغاني وصناعة نظام حكم مواليا لها لتضرب به المقاومة المتمثلة في حركة طالبان والتي تسيطر على ٧٠% من الأرض الأفغانية.

فهل يمكن أن نطلق على الحكم الأمريكي أنه حكم راشد بعد تلك الأحداث؟

الحكم الأمريكي وثورات الربيع العربي

مع نهاية عام ٢٠١٠م بدأت ثورات الربيع العربي في تونس تلتها ثورة مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١ ثم توالت الثورات في ليبيا واليمن وسوريا، ونتيجة لتلك الثورات الشعبية والضغط الشعبي المستمر على الأنظمة الحاكمة اضطرت إلى الانسحاب خطوة إلى الوراء بالتعاون مع النظام الإقليمي الذي خشي على سلطانه من انتقال الثورات إلى بلدانها، ودعم دولي كامل للأنظمة الموالية لها ضد الشعوب الثائرة.

وقد أظهرت الشعوب العربية المسلمة رغبتها في اختيار الحاكم المسلم الذي يحكم بمرجعيتها الإسلامية ويتحاكم إلى الشريعة، حيث تم اختيار الشعب التونسي حزب النهضة ذو المرجعية الإسلامية، وفي مصر اختار الشعب حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين والتي أسفرت الانتخابات الرئاسية على فوز الرئيس محمد مرسي.

وكانت الثورات في ليبيا وسوريا واليمن دامية حيث قدمت شعوب تلك الدول كثير من الشهداء لحماية إرادتها وحقها في اختيار حاكمها وانتزاع حريتها ورفع وصاية المجتمع الدولي عنها.

لكن النظام الدولي كان له رأي آخر يخالف رغبات الشعوب العربية المسلمة وأبى إلا أن تظل تحت وصايته ومحاولا إعادة تدوير الأنظمة الحاكمة الموالية له في تلك الدول باستخدام كل وسائل الثورة المضادة، فكان الانقلاب الدموي في مصر المدعوم دوليا وإقليميا وداخليا من خلال مؤسسات الدولة العميقة مثل القضاء والإعلام والشرطة والجيش ورجال الأعمال بالإضافة إلى النصارى الداعمين للإنقلاب.

وكان التحالف العسكري الأمريكي الروسي الإيراني لضرب الثورة السورية ومحاولة تقسيم الدولة التركية بتحريض الأكراد على تكوين دولة انفصالية شمال سوريا بالإضافة إلى تهجير السنة في سوريا ولجوئهم إلى تركيا ودول الإتحاد الأوروبي، وكذلك الحال في ليبيا واليمن.

وبعد الثورات العربية وانكشاف المستور في علاقة الأمم المتحدة بأعضائها والتمييز بين الدول في الحصول على حق كل دولة في استقلال قرارها واحترام سيادة أرضها ورفع وصاية الدول الكبرى عنها لم يعد أمام تلك الدول إلا أن تعيد علاقتها بالمنظمات الدولية على أساس الندية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير الموضوعة في الميثاق المتفق عليه دون الإخلال بأي من تلك الحقوق، ويحاكم من أخل بها ولو كانت أمريكا أو روسيا أو فرنسا أو إيران.

ونتيجة لممارسات الحكام الطغاة في بلاد المسلمين ودعم أنظمة حكم الدول الكبرى لهؤلاء الطغاة، يمكننا أن نعلنها مدوية أنه لا يوجد حكم راشد في أي دولة من دول العالم حتى يعاد صياغة العلاقات بين الدول من جديد بحيث تنال كل دولة حقوقها ولن يتأتى ذلك إلا بامتلاك الشعوب المسلمة إرادتها وإمتلاك القوة اللازمة لفرض تلك الإرادة على المجتمع الدولي.

الحركة الإصلاحية والديمقراطية في العالم الإسلامي

مع تصاعد القوة الغربية الاستعمارية وهبوط القوة العثمانية في القرن التاسع عشر، بدأ العلماء والمفكرون المسلمون يدركون الهوة الفاصلة بين مجتمعاتهم وبين القوى الغربية المتنافسة على استعمار البلاد الإسلامية، وكان عجز الدولة العثمانية عن صدّ الاحتلال والدفاع عن بلاد المسلمين، التي بدأت تتساقط تحت براثن القوى الغربية الغازية، من أهم العوامل التي نبهت المسلمين على هذه الفجوة الخطيرة.

لذلك فقد بدأ العلماء بالتفكير والتنظير في مسألة أسباب هذه الفجوة، وحول كيفية ردمها وتجاوز الواقع المتردي الذي وصلت الأمة إليه، هذا الجهد الفكري أدى إلى ظهور ما يسمى بالتيار الإصلاحي في العالم الإسلامي، والذي دعا إلى التحديث التقني، والإصلاح السياسي، والعودة إلى فتح باب الاجتهاد، الذي كان قد ضاق وتراجع منذ هبوط الخلافة العباسية، كسبيل أمثل لنهضة الأمة ووحدة المسلمين.

لقد شخص علماء وقادة التيار الإصلاحي أسباب تراجع المسلمين وضعفهم في ثلاث نقاط أساسية:

(١) البعد عن الدين وعدم فهم المسلمين لدينهم بشكل صحيح.

(٢) الاستبداد السياسي وغياب الشورى

(٣) تمزق جسد الأمة المسلمة الواحدة إلى دويلات وممالك وإمارات متعددة.

وقد دعى العلماء إلى العودة إلى أصول الإسلام وفتح باب الاجتهاد لتفسير أحكام الشريعة على ضوء التغيرات التي حدثت باختلاف الزمان والمكان، بالإضافة إلى الإصلاح السياسي وفق مبدأ الشورى وإعادة دور أهل الحل والعقد على ما كان عليه في صدر الإسلام، والعمل على توحيد بلاد المسلمين لتتمكن من التصدي لأطماع المحتلين الغربيين.

وفي سياق توضيح برنامجهم السياسي والإصلاحي، قام هؤلاء الدعاة بمحاولة التوفيق بين بعض الأفكار والمبادئ السياسية الغربية وبين ما يقابلها عند المسلمين من مبادئ كانت قد عطلت منذ مئات السنين، وحرص هؤلاء الرواد الإصلاحيون على الابتعاد عن القيم الغربية التي لا تتلاءم مع الإسلام، مركزين على الإجراءات والآليات التي رأوا أنها ساهمت في نهضة المجتمعات الغربية وتقوية جبهاتها الداخلية، وخاصة فيما يتعلق من إجراءات دستورية تساعد على تحقيق مبدأ الشورى، وتقييد سلطة الحاكم، وتفعيل دور أهل الحل والعقد من قادة وزعماء وعلماء المسلمين.

إن قوة تأثير التيار الإصلاحي على المسلمين وفكرهم السياسي أثبتت أنها شاملة وممتدة عبر الزمان والمكان، فسرعان ما انتشر الفكر الإصلاحي عبر الدول والمجتمعات الإسلامية ليصبح مصدر إلهام وتحفيز للحركات الإسلامية التي انتشرت في العالم الإسلامي من أقصى شرقه في إندونيسيا إلى أقصى غربه في دول المغرب العربي، وما كاد ينصرم القرن العشرون حتى أصبحت هذه الحركات الإسلامية تلعب دورا فكريا واجتماعيا وسياسيا هاما وأساسيا في حياة المسلمين على كافة الميادين والمستويات.

تجربة الحركة الإسلامية مع الدولة الوطنية المعاصرة

بالرغم أن معظم العلماء والمفكرين المسلمين كانوا يؤيدون إعادة بناء الخلافة الإسلامية، وذلك بعد إلغاء منصب الخلافة في تركيا على يد أتاتورك في عام ١٩٢٤، إلا أن الغالبية منهم لم ترفض، على الأقل بشكل قطعي ومطلق، شرعية الدول الوطنية التي نشأت على أنقاض الدولة العثمانية وتحت هيمنة المحتل، بل إن الكثيرين من العلماء والدعاة ساهموا في بناء المؤسسات السياسية والدستورية، كما شاركوا في حركات التحرر الوطني، مطالبين باستقلال بلادهم وإقامة حكومات تحكم وفق الشريعة الإسلامية تمهيدا لتوحيد بلاد المسلمين وقيام دولة الخلافة.

وقد كانت حركة الإخوان المسلمين التي أسسها الإمام الشهيد حسن البنا (رحمه الله) في طليعة الحركات التي لعبت دورا هاما في دفع حركات التحرر من الاستعمار، كما أنها اليوم أصبحت تقود عملية الإصلاح والنهوض في كثير من الدول الإسلامية، إضافة إلى المساهمات الهامة التي قدمتها ومازالت تقدمها على كافة المستويات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد كان الإمام حسن البنا من أوائل الذين تلقوا الدساتير التي تبنت الحكم النيابي في الدول الإسلامية الحديثة بالقبول مؤكدا أنه ليس هناك "في قواعد هذا النظام النيابي ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الإسلام لنظام الحكم.

ومع سقوط السلطات السياسية في أيدي الأنظمة الشمولية والعسكرية ذات التوجهات القومية والعلمانية بعد الاستقلال في الكثير من دول العالم الإسلامي، قام عدد من المفكرين الإسلاميين برفض شرعية هذه الأنظمة، وخاصة بالنسبة لتلك الأنظمة التي اتخذت موقفا عدائياً واستئصالياً من التيارات الإسلامية.

قام عدد من المفكرين بتقديم نظريات إسلامية شاملة حول أسس وقواعد وأهداف ومهام الدولة الإسلامية، وقد كانت هذه النظريات تحاكي في كثير من جوانبها الدولة الشمولية الحديثة من حيث نظرتها إلى سلطة الدولة على أنها يجب أن تهيمن على جميع مناحي الحياة وتوجهها، من الأمثلة على ذلك ما جاء في دستور الدولة الإسلامية الذي قدم فيه الشيخ تقي الدين النبهاني (رحمه الله)، مؤسس حزب التحرير، تفاصيل دقيقة تخص، على سبيل المثال، اللغة الرسمية والنظام الإداري والتعليمي والاجتماعي والاقتصادي، مؤكدا أن هذه التفاصيل ثابتة في الإسلام بشكل قطعي، بالرغم من أنه لم يقدم الأدلة الصريحة حول معظم تلك التفصيلات.

ومع أن معظم التيارات السياسية الإسلامية واضحة في تبنيها النهج الديمقراطي السلمي، إلا أن الكثير من المتشككين مازالوا يطرحون تساؤلات كثيرة حول مصداقيتها في تبني العمل السلمي الديمقراطي، ويلقون باللائمة حول غياب الديمقراطيات في الدول الإسلامية على وجود تيارات إسلامية متشددة، بل إن الكثير من هؤلاء الذين يدعون الموضوعية لا يتورع عن محاكمة النوايا، فإلى أي حد تؤيد التجربة العملية والواقع التاريخي هذه المزاعم والادعاءات والتوقعات؟

لا يحتاج المراقب المحايد إلى الكثير من الدراسات والأبحاث لكي يكتشف من هم الذي صادروا فعلياً وعرقلوا ممارسة الإجراءات الديمقراطية في معظم الدول الإسلامية، فتاريخ النظم الاستبدادية والدكتاتوريات المعاصرة لا يدع مجالا للشك في أن الغالبية الساحقة من هذه الأنظمة الشمولية والسلطوية ذات خلفية قومية علمانية، بل بعضها متطرفا في علمانيته، وأن هذه الأنظمة قامت واستمرت، في معظم الأحيان، على الدعم الغربي لها، ومن ناحية أخرى، فإن جميع التجارب الديمقراطية في الدول الإسلامية، تشهد بالدور الإيجابي وبالمساهمات الفاعلة للحركات الإسلامية في الحياة السياسية الديمقراطية.

منذ سنوات الاستقلال المبكرة في سوريا وفي إندونيسيا، شهدت كلتا الدولتين ازدهارا ديمقراطيا في الخمسينيات على سبيل المثال، كانت للحركات الإسلامية مشاركات إيجابية في تطور العمل السياسي السلمي، بل

إن الديمقراطية في كلا النموذجين المذكورين قد صودرت على أيدي التيارات العلمانية القومية، حيث كانت الحركة الإسلامية من أشد المدافعين عن الديمقراطية، ومن أشرس المعارضين للدكتاتوريات الفردية.

إن نجاح التحول الديمقراطي الذي تشهده إندونيسيا منذ عام ١٩٩٨ ما كان له أن يرى النور لولا مساهمات الحركة الإسلامية الطلابية، التي كانت تنشط في الجامعات منذ الثمانينيات وفق نظام الأسر والحلقات المتأثر بفكر وأسلوب حركة الإخوان المسلمين، لقد قادت هذه الحركة المظاهرات الطلابية التي احتلت البرلمان وتمكنت من الضغط على الرئيس سوهارتو حتى قدم استقالته، وقد قام أقطاب هذه الحركة بتأسيس الأحزاب السياسية التي ما زالت تشارك مشاركة فعالة في الانتخابات البرلمانية، كما يرى محللون آخرون أن تخلي الولايات المتحدة عن دعم نظام سوهارتو بعد تغير ظروف الحرب الباردة كان من أهم العوامل التي ساعدت على سقوط سوهارتو وإتمام عملية التحول الديمقراطي.

ويرى بعض المحللين السياسيين أن مساهمة الحركة الإسلامية الإيجابية في التحول الديمقراطي في إندونيسيا جاءت بسبب بروز تيار أو جيل جديد من المفكرين والمثقفين المسلمين في العقود الأخيرة، يؤكد على التعددية السياسية، ويغلِّب المضمون على الشكل والمقاصد على الظاهر في فهمه للإسلام، وبشكل خاص فيما يتعلق بعلاقة الإسلام بالسياسة والحكم، حيث ظهر تأثير هؤلاء المفكرين واضحا في الخطاب السياسي والبرامج السياسية للأحزاب الإسلامية التي نشأت في إندونيسيا بعد سقوط النظام الشمولي.

إن أهم ما يميز هذا التوجه التعددي ضمن التيار الإسلامي في إندونيسيا هو أنه تراجع عن المطلب الدستوري للحركة الإسلامية الإندونيسية الذي طالما تمسكت به تاريخيا بشأن إعادة الفقرة المتعلقة بفرض الشريعة الإسلامية على جميع المسلمين إلى الدستور، وهي ما تعرف بوثيقة جاكرتا التي ألغاها القوميون العلمانيون في عام ١٩٤٥ بعد أن كان قد تم الاتفاق عليها.

ويؤكد بعض المحللين السياسيين أن الاختلاف الحاد حول هذا المطلب كان المعيق الأساسي أمام الديمقراطية كما أنه كان المبرر المباشر الذي صودرت على أساسه الإجراءات الديمقراطية في إندونيسيا منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، لذلك يرى الكثيرون أن قبول الإسلاميين بدستور تعددي يشمل جميع مكونات المجتمع الإندونيسي والسعي لتقنين القوانين المتوافقة مع مبادئ وقيم الإسلام من خلال البرلمان المنتخب، بدل من فرضه دستوريا، مهّد لقيام الحد الأدنى من الوحدة الوطنية مما ساعد على المضي قدما بالإجراءات الديمقراطية.

إن إلقاء اللائمة على الإسلاميين فيما يخص غياب الديمقراطية ووصمهم جميعا بالتشدد والشمولية، يساهم في تشجيع وازدياد التشدد، كما يقدم المبررات لممارسات الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية التي صادرت فعليا الديمقراطية وأقصت، بل في بعض الأحيان استأصلت، جميع التيارات السياسية المعارضة، سواء منها الإسلامية أو غيرها.

إن الميول والتوجهات التعددية ليست غائبة عن الساحة الإسلامية في العالم العربي،وأن الذي غاب عن الساحة السياسية في العالم العربي هو التحليل الموضوعي، والنظرة الحيادية، والقراءة المتأنية للواقع الجائر وظروفه السياسية الاستثنائية، التي عانت ومازالت تعاني منها الحركة الإسلامية بشكل خاص، في كثير من الدول العربية.

عندما تتقدم حركة إسلامية ببرنامج سياسي معتدل، كالمشروع السياسي الذي طرحته جماعة الإخوان المسلمين في سوريا أواخر عام ٢٠٠٤، حيث دعت فيه بشكل واضح وصريح إلى قيام دولة مدنية تعددية وديمقراطية تضمن الحريات وتحقق المساواة لجميع المواطنين والشرائح في المجتمع السوري، في حين أنها تواجه في الوقت ذاته نظاما قمعيا يقابلها بسياسات الإقصاء والاستئصال، لا يمكن لأي مراقب محايد أن يحملها مسؤولية هذا الوضع الشاذ الذي يرزح تحته المجتمع السوري.

المعادلة الصحيحة التي يجب الاعتراف بها هي أن المواجهة العنيفة بين التيار الإسلامي وبين الاستبداد في سوريا لم تكن نابعة من أفكار ومفاهيم وبرامج إسلامية متشددة بل كانت نتيجة طبيعية لسياسات القمع والبطش الذي مارسه النظام في حق الحركة الإسلامية وفي حق جميع التيارات السياسية المعارضة، بل حتى المفكرين والمثقفين المستقلين والمواطنين الأحرار.

سواء كان هذا التوجه المنفتح والتعددي جديدا على الحركة الإسلامية، أو كان أصيلا ولكن دفعت الحركة بعيدا عنه في ظروف استثنائية قاسية، فإنه يستحق اليوم أن يؤخذ بعين الاعتبار، ويتطلب دراسة موضوعية متأنية، فهو على أقل تقدير يشكل خطوة هامة وجديرة تمهد لبناء ديمقراطية إسلامية راشدة، تحقق العدل والمساواة والتسامح وسيادة القانون.

الديمقراطية الأمريكية في الدول الإسلامية

في عام ٢٠٠٣ قامت الإدارة الأمريكية بتطوير مشروع الشرق الأوسط الجديد بإشراف بوب بلاكويل مساعد مستشارة الرئيس لشئون الأمن القومي كوندليزا رايس التي قامت بالترويج للمشروع، وتمثل الانتخابات المرتبة الأولي في التطبيق الديمقراطي لأن المشروع الأولي يتناول تغيير قوانين الانتخاب في عدد من الدول العربية من بينها مصر، وبحيث يكون الإشراف الدولي الذي يتكون من مراقبين أمريكيين وأوربيين هو المكون الأساسي في هذه الانتخابات، وأن هؤلاء المراقبين سوف يستعينون بمساعدين لهم من ممثلي بعض منظمات المجتمع المدني.

وفي مصر مثلا تقترح المذكرة الشارحة أن يتولى مركز ابن خلدون الذي يترأسه سعد الدين إبراهيم وبعض منظمات حقوق الإنسان التي لها ارتباطات خاصة بالولايات المتحدة وبعض دول أوربا وبعض المراكز السياسية في الجامعات مسألة الإشراف الجزئي في المرحلة الأولي في الانتخابات التي تتعلق بالإدلاء بالأصوات وحراسة الصناديق علي أن يقتصر دور رجال الأمن علي حماية هؤلاء المساعدين والمراقبين حتى إعلان النتائج الانتخابية.

وهذا يمثل اعتداء على سيادة الدول ويكون دور البرلمان هو التصديق على نتائج الإنتخابات كما يؤدي إلى تحفيز أصحاب الأفكار المرتبطة بالفكر الغربي على المشاركة في الانتخابات ودعمهم ماديا وإعلاميا لاحتلال الأغلبية في البرلمانات.

وتقترح المذكرة إعداد قوائم أمريكية وأوربية أولية حول الأفراد الذين ينتمون إلي منظمات وأفكار إرهابية أو متطرفة علي أن تقوم الأجهزة الأمنية في داخل الدول الإسلامية بمنع هؤلاء من الترشيح في الانتخابات (وقد تم ذلك في انتخابات الرئاسة في مصر عقب ثورة يناير ٢٠١١ حين تم استبعاد حازم صلاح أبوإسماعيل وخيرت الشاطر من الانتخابات الرئاسية بناء على تدخلات أجنبية مدعومة من عسكر مصر).

ويتضمن المشروع اقتراح استراتيجية موحدة لعمل ثلاث وزارات هي الإعلام والتعليم والأوقاف، بحيث يتم دمج عمل هذه الوزارات حول مفهوم التعليم الديمقراطي والإعلام الديمقراطي والدين القائم علي الحوار والتعايش مع الآخرين بما يفضي إلي علمنة التعليم في جميع المراحل، أما الدين فلا مكان له في مؤسسات الدولة.

وتقول المذكرة: إن التعاون الأمريكي الأوربي أصبح مؤكدا في ظل المرحلة القادمة خاصة أن الإرهاب الأوسطي طال الأراضي الأوربية وأن الولايات المتحدة آلت علي نفسها أن تقود الأعمال العسكرية للقضاء علي بؤر الديكتاتورية والجماعات الإرهابية المتطرفة وأن التعاون الأمريكي الأوربي أصبح مطلبا أساسيا حتى يمكن بناء ائتلاف قوي لمتابعة التطبيق الديمقراطي في دول الشرق الأوسط.

وتدعو المذكرة إلي التوسع في إنشاء مكاتب الناتو في الدول العربية، وهي مكاتب ستتبع حلف شمال الأطلنطي، وسيضاف إليها ثلاثة أقسام رئيسية بالإضافة إلي أقسام الأمن العسكري ومتابعة شئون الناتو والاتصالات الموجودة بالفعل في مكاتب الناتو في الدول العربية، وهذه الأقسام هي: قسم التطبيق الديمقراطي، قسم تطبيق معايير احترام حقوق الإنسان، قسم الحريات.

وتتحدث المذكرة عن تصوراتها لآفاق المرحلة المستقبلية فتقول: إن الديمقراطية الحقيقية لم تعد مجالا للاختبار في التطبيق أو عدم التطبيق في هذه المنطقة، بل إن الجميع يجب أن يلتزم بهذا النهج كأساس حقيقي لإرساء مفاهيم الأمن والاستقرار الدولي.

أصبحت الولايات المتحدة وتابعها الاتحاد الأوروبي هو الوريث الغير شرعي للاحتلال ولكن بمساعدة الأنظمة العميلة الموالية لها (كما حدث في العراق وأفغانستان وباكستان وتونس والجزائر واريتريا واثيوبيا واليمن وليبيا ومصر حيث تم تنفيذ الخطة لإنتخاب أنظمة عميلة للأمريكان).

كما أن إنشاء منظمات أمريكية أوروبية لمتابعة الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلادنا يعد وصاية على الشعوب المسلمة واحتلال جديد بإسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، أليست مهانة لبلادنا أن تكون تحت الوصاية والاحتلال ووجب على الشعوب مقاومة المحتل ومن والاه من الأنظمة العميلة ومؤسسات الدولة التابعة لها.

وتشترط المذكرة الأمريكية تحقيق مفهوم يطرح لأول مرة وهو التوصل لاتفاقات وتعاون عسكري بين إسرائيل والدول العربية قبل التوصل إلي اتفاقات سياسية، كأن يتحقق التعاون العسكري بين سوريا وإسرائيل في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية وقبل حدوث أي تقدم علي صعيد التسوية السياسية وكذلك الأمر مع لبنان وفلسطين، كما تلتزم الدول الأخرى التي ليست لها أراض محتلة بأسس هذا التعاون العسكري.

السؤال كيف يتم تعاون عسكري بين محتل ومقاوم للإحتلال؟ هل سيبيع الكيان الصهيوني السلاح للمقاومة الفلسطينية لتقوم المقاومة باستعمال هذا السلاح في وجه الكيان الصهيوني المحتل؟ هل ستتم مناورة عسكرية بين المقاومة والكيان الصهيوني، المقاومة بالحجارة والكيان الصهيوني بالطائرات؟

وتقول المذكرة: إن الإسلام في مبادئه العامة كما نعرفها قد يقبل بالتعايش مع الآخرين وهو ما سنحاول تكريسه والتأكيد عليه دائما حتى تنجح مثل هذه المنظمات في العمل داخل نطاق هذه البلدان، إلا أنه أيا كانت

تعاليم الإسلام أو مبادئه أو قيمه أو كل ما يتعلق بهذه الديانة من أصول أخري فإننا يجب أن ننحيه دائما من أن يكون مصدرا للتعاملات أو أساسا أو فرعا في بناء العلاقات الأوروبية الأمريكية مع العرب، وأن هذا يتطلب في المقام الأول التركيز علي تقليص دور الدين في الحياة العامة بالمنطقة وأن يكون الدين لا مجال له سواء في الأحاديث أو الشعارات إلا في نطاق أداء الشعائر والطقوس الدينية وكذلك حصر نفوذ رجال الدين أو الذين يحاولون خلط الدين بالسياسة.

وتضيف المذكرة أن التحدي الأكبر هو فصل مبادئ الحكم عن مبادئ الدين في هذه المنطقة وأن الخلط الدائم بينهما يعد حاجزا رئيسيا للتقدم أو التعاون أو تطبيق النماذج الديمقراطية الناجحة، فالدين يعد حاجزاً رئيسيا للتعاون والتقدم أو تطبيق النماذج الديمقراطية الناجحة، فالدين يعد حاجزا للتعاون لأنه يقصر التعاون فقط علي الدول العربية والإسلامية معا في نطاق إقليمي أو شبه إقليمي، وفي ذات الوقت فإنه يرفض مبادئ التعاون وأسسه بين إسرائيل والدول العربية وذلك للنظرة العدائية المستحكمة التي يبرزها الدين الإسلامي في مواجهة اليهود.

هذه هي الديمقراطية التي تسعى إليها أمريكا بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، وعندما هبت ثورات الربيع العربي وانحازت الشعوب لعقيدتها واختارت من يمثلها من التيارات الإسلامية، أسرع النظام الدولي بدعم الثورات المضادة وحدث ما حدث من انقلاب في مصر واليمن وقتل وتهجير الشعب في سوريا وليبيا، واختيار عملاء في تونس ومصر، ولم تستوعب الحركات الإسلامية بعد الصدمة ولم تتمكن من سرعة الرد بإعادة الثورة إلى مسارها وعودة المسار الديمقراطي واختيارات الشعوب إلى الحكم.

وأصبحت شعوب دول الربيع العربي مطالبة الآن بمواجهة الثورة المضادة من نظام حكم جاء بالدبابة، ومؤسسات عميقة ترسخ لذلك النظام، ومجتمع إقليمي يدعم الانقلاب ويهدر اختيارات الشعوب خوفا من وصول رياح التغيير إليها، كما عليها أن تواجه المجتمع الدولي بمنظماته المتحالفة مع النظام الحاكم وآلته الإعلامية الجهنمية التي تقلب الحقائق وتشوه القيادات المنتخبة لتدمر مستقبل الأمة وتظل تحت الوصاية الدولية.

وما نراه من مآسي في بلاد المسلمين في مصر وفلسطين وليبيا واليمن والعراق وسوريا وغيرها يستلزم من علماء الأمة ومفكريها أن تطرح حلولا عملية واقعية تلزم النظام العالمي للرضوخ لإرادة الشعوب واحترام اختياراتها خاصة أن العالم الإسلامي ودوله لا تطالب غيره بالاحتكام إلى شريعة الإسلام بل تلزم شعوبها فقط بالإحتكام إليها.

الحكم الراشد: كيف يتحقق في عالمنا المعاصر؟

التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية

إن أخطر ما يواجه الحركات الإسلامية اليوم خاصة بعد ثورات الربيع العربي ومواجهتها بالثورات المضادة يمكن تلخيصه فيما يلي:

- عدم وضوح الرؤية والهدف، فهل نحتكم إلى الإسلام وشريعته بإعتبارنا مسلمين، أم نحتكم إلى القانون الدولي والنظام العالمي ومنظمة الأمم المتحدة على أساس أن النظام العالمي لم ولن يسمح لنا بتطبيق الشريعة الإسلامية في بلادنا (فهل هذا يتفق مع متطلبات الحكم الراشد الذي نسعى إليه؟)

- دعوة الحركات الإسلامية للتوافق مع العلمانيين مع عدم بذل نفس الجهد للتوافق مع إخوانهم من التيارات الإسلامية الأخرى المختلفة معها، بل نجد الاتهامات المتبادلة بينهما بخطأ اجتهاد كل منها.

- عدم فهم الحركات الإسلامية أبعاد السياسة الدولية والإقليمية مما أدى إلى صدامها مع المجتمع الدولي والإقليمي واتهامهم بالتشدد والتطرف، بالإضافة إلى صدامها مع الدول الإسلامية الداعمة لها (تركيا مثال) بحجة أن دستورها علماني رغم إعلان النظام الحاكم بتركيا توجهه الإسلامي.

- قرار الحرب يتخذه الساسة، وقيادات الحركات الإسلامية لم تسع لإنشاء قوة إعلامية وعسكرية وإقتصادية تمكنها من الدفاع عن الأمة في حال وقوع إعتداء من قبل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والقضائية كما حدث بعد ثورة ٢٥يناير وانتخاب الرئيس المصري الدكتور محمد مرسي الذي تم الإنقلاب عليه ولم تستطع جماعة الإخوان المسلمين التصدي للدولة العميقة ومؤسساتها (وفي حال محاولة الإنقلاب في تركيا الذي حدث في ١٥ يوليو ٢٠١٦ تمكن الشعب التركي وقيادته من التصدي للإنقلابيين بقوات خاصة تم تدريبها للدفاع عن الدولة في حال وقوع أي اعتداء على شعبها ومؤسساتها)

- عدم تحديد أعداء تلك الحركات الإسلامية بشكل واضح وصريح حتى يتمكن من إحباط مؤامراتهم كما حدث في مصر بعد الإنقلاب العسكري في ٣ يوليو ٢٠١٣، حيث كان للمؤسسة الأمنية والعسكرية والكنسية دور هام في تثبيت وتقنين الإنقلاب.

- عدم تفعيل دور الإعلام في مواجهة التيارات المعادية للحركات الإسلامية، وعدم الاهتمام بتدريب كوادر إعلامية ومتحدثين رسميين قادرين على الرد على الاتهامات الموجهة لهم، وعدم وجود إعلام موجه لنشر الوعي بين المسلمين وتدريبهم على كيفية الدفاع عن أنفسهم وكيفية مواجهة مؤسسات الدولة العميقة التي قامت بتشويه التيار الإسلامي وتلفيق التهم وتزوير التاريخ لترسخ في أذهان الجيل تشدد وإرهاب الجماعات الإسلامية طبقا للخطة الموضوعة من قبل النظام الدولي واليونسكو المسئول عن تطوير مناهج التعليم في بلاد المسلمين.

- عدم القدرة على استثمار الأحداث لصالح الحركات الإسلامية بالسرعة المطلوبة، كالعمليات الإرهابية التي تحدث في أمريكا وأوروبا نتيجة العنصرية التي أصيبت بها المجتمعات الغربية، حيث تم قتل مسلمين في أمريكا على يد متطرف مسيحي، وقتل مواطن أسود على يد شرطي أمريكي، وغير ذلك.

- عدم التعاون بين الحركات الإسلامية بل والصراع فيما بينها، هذا سلفي يعيش في الماضي ولا يأخذ بأسباب التقدم، وهذا جهادي متطرف يمكنه أن يصل إلى هدفه بدون قتال، وهذا إخواني يسلك طريق الديمقراطية الكافرة، وأصبحت كل حركة ترى في نفسها أنها صاحبة الحق المطلق، ويلوم صاحبه في اجتهاده وجميعهم مجتهدون يخطئون ويصيبون.

- القطرية التي تحكم الحركات الإسلامية، وكان عليها أن تتعاون وتتحالف مع إخوانها في بلاد المسلمين لتمثل قوة ضغط على المجتمع الدولي، إلا أننا وجدنا تلك الحركات تقف كجزر معزولة عن بعضها البعض، واختلفت مواقفها من دولة إلى أخرى رغم تشابه السياسات، مما أفقدها أهم ما يميزها وهو وحدة الهدف والمصير.

- إصرار تلك الحركات الإسلامية على الإحتكام إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمات حقوق الإنسان، مع علمها أن تلك المنظمات هي من تآمرت عليها بالتعاون مع الأنظمة الحاكمة حيث دعمت الإنقلاب على الأنظمة المنتخبة التي تنتمي لتلك الحركات، بل واتهمتها بالإرهاب، فبعد أن كانت تتطلع للعودة إلى الحكم أصبحت تطالب بالإفراج عن المعتقلين ثم نزل سقف طموحها إلى أن يتم رفع أسماءها من كشوف المنظمات الإرهابية.

- لم تتمكن تلك الحركات من الإحتفاظ بالظهير الشعبي الذي كان يدعمها في مرحلة ما قبل الانقلاب، وذلك لتخبطها في التصريحات الإعلامية وعدم التنسيق بين قياداتها في الظهور الإعلامي، وعدم وضوح رؤيتها وخطواتها التي ستتبعها لإسقاط الثورات المضادة والعودة إلى الحكم.

- عدم قدرتهم على تكوين تحالفات إقليمية ودولية تدعم مطالبهم بالعودة إلى الحكم من بعض الدول الإسلامية التي قد تتمكن من خرق المنظومة الدولية ودعم التجربة الديمقراطية في دول الربيع العربي مثل تركيا وماليزيا وقطر ودول أفريقيا وأمريكا اللاتينة التي عانت من الانقلابات العسكرية وما والت تعاني حتى الآن، وقد رأينا دعم رئيسة البرازيل وبعض دول الإتحاد الأفريقي وتركيا وقطر وماليزيا للنظام الشرعي في مصر إلا أن جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة والذي يمثل ذراعها السياسي فشل في استثمار ذلك الدعم في حينه حتى استطاع النظام الدولي التأثير على بعض تلك الدول لتسحب دعمها حتى لا تتعرض لعقوبات اقتصادية بالإضافة إلى الدعم المالي لها، وهنا نذكر بكل الإحترام والتقدير الموقف التركي الثابت والرافض للإنقلاب والداعم لثوار الربيع العربي.

- الاختراقات التي تتم في صفوف الحركات الإسلامية والتي تقوم بتشويهها والإطلاع على نقاط ضعفها وحرف مسارها واختلاق الأكاذيب التي تفقدها المصداقية لدى ظهيرها الشعبي خاصة أنها لا تملك الجهاز الإعلامي القادر على رد تلك الأكاذيب والشبهات بصورة موضوعية، وعلى من يتولى قيادة تلك الحركات أن يستعين بظهيره الشعبي الداعم له لاختراق صفوف الخصم (الحرب خدعة ونحن في قلب المعركة).

- عدم استفادة تلك الحركات الإسلامية من دروس التاريخ فهم يلدغون من نفس الجحر مرات ومرات، لقد تلاعب بهم العسكر منذ أكثر من نصف قرن، وتلاعب بهم بعد الثورات العربية ولم يتعلموا الدرس.

- ما زال الإعلام الغربي والعربي الموجه من الغرب يحدد مسارهم، وما زالوا يصدقون الأخبار التي تصدر في جريدة نيويورك تايمز والجارديان وغيرها من الصحف الأجنبية ويعتبرونها مرجعية للتحركات السياسية للساسة الغربيين.

- ما زالت البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة هي مرجعيتهم في معرفة ما يدور حولهم، وما كانت تلك البيانات صادقة يوما لأنها تصدر لنا لتحرف مسارنا وتوجه خطواتنا في الطريق المرسومة لنا، ومازالوا يصدقون

تقارير منظمات حقوق الإنسان التي أنشئت لإستخدام ورقة الأقليات الغير مسلمة في بلاد المسلمين لإبتزاز الحكام الموالين لهم.

- ما زالت تلك الحركات الإسلامية تعلق آمالها على قرارات مجلس الأمن ولم تتعلم من درس فلسطين المحتلة والتي أصدرت الأمم المتحدة لها ألف قرار ولم ينفذ قرار منها حتى الآن.

- تقوم الحركات الإسلامية بترحيل مشكلاتها والتعامي عنها منعا للصدام مع الأنظمة المستبدة، وهي على يقين أن الصدام قادم لا محالة فهل أعدت العدة لمواجهة هذا الصدام وهل امتلكت القوة اللازمة للإنتصار في هذا الصراع، وهل يتصورون أن تلك الأنظمة المستبدة ستقدم لهم الحكم بالطرق السياسية والسلمية وحدها؟، أمامهم تجارب التاريخ القريب في غزة والجزائر وتركيا ومصر واليمن وغيرها.

وحقيقة الأمر أن النظام العالمي الذي تتحكم فيه النظم العلمانية لا تسمح ولن تسمح باختيارات الشعوب المسلمة، وقد رأينا ذلك في التجربة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي حين اختار الشعب الجزائري المسلم من يحكمه من الإسلاميين (كما يطلقون على من يحكم بمرجعية إسلامية) فقام العسكر بمقتلة في الشعب الجزائري مستمرة حتى الآن.

كما ظهر ذلك جليا في التجربة المصرية بعد ثورة يناير ٢٠١١ حيث تم اختيار الرئيس محمد مرسي حاكما من قبل الشعب في تجربة ديمقراطية وانتخابات حدثت تحت رقابة دولية وتم الإنقلاب عليه من قبل العسكر المدعوم إقليميا ودوليا وما تلا الإنقلاب من مجازر يندى لها جبين الإنسانية والتي أظهرت عورات النظام العالمي ونفاقه.

ولا ننسي محاولة الإنقلاب التي حدثت في تركيا في ١٥ يوليو٢٠١٦ والتي استطاع الشعب التركي بقيادة الرئيس اردوغان إفشال تلك المحاولة من خلال الإستفادة من تجاربهم السابقة في الانقلابات العسكرية وما شاهدوه من مجازر العسكر في مصر واستعدادهم الجيد للسيطرة على أية محاولة جديدة للإنقلاب على الحكم.

ولذلك يكون لدينا إشكاليات لمحاولة العودة إلى الحكم الراشد، وأهمها رفض النظام العالمي الحكم الإسلامي حتى لا يفقدوا سيطرتهم على الشعوب الإسلامية، ورفض النظم الحاكمة في البلاد الإسلامية خوفا على سلطانهم ولو بالتعاون والتحالف مع المنظمات الدولية للسيطرة على شعوبهم.

لن يعود الحكم الراشد إلا بإتباع الطريق التي اتبعها الأولون من المهاجرين والأنصار، واتباع سنة النبي والخلفاء الراشدين والعض عليها بالنواجز، هل تحقق الحكم الراشد قبل الهجرة؟ هل تحقق الحكم الراشد قبل أن يقاتل النبي وأصحابه المشركين في بدر وأُحد والأحزاب؟ لقد بدأت معالم الحكم الراشد بعد غزوة الأحزاب حين قال النبي: الآن نغزوهم ولا يغزوننا.

وبالطرق السياسية التفاوضية كسب جولة جديدة من جولات الصراع عن طريق عقد صلح الحديبية والهدنة عشر سنوات بين طرفي التفاوض، تمكن خلالها فرض واقع جديد وبسط نفوذ دولة المدينة على المستوى الإقليمي والدولي، بإرسال الرسل إلى الفرس والروم واليمن ومصر يدعوهم فيها إلى الإسلام.

هل أجل النبي صراعه مع قريش حين أخلت بشروط الصلح بعد عامين فقط بإعتدائها على حلفاء النبي؟ لقد جهز جيشا قوامه عشرة آلاف مقاتل لفتح مكة ولم يعط فرصة لمن خان العهد بأن يعتذر أو يبدي ندمه وأنه لن يخون مرة أخرى، ولم يبحث عن طرف ثالث يحتكما إليه لأن شروط الصلح ملزمة للطرفين معا.

ومع قوة الدولة المسلمة بعد أن تم الفتح هناك من ادعى النبوة وآخرون امتنعوا عن أداء ركن من أركان الإسلام، وشجع ذلك الدول المجاورة على الإعتداء على دولة الإسلام، فهل ترك الخليفة الأول أبوبكر الصديق رضي الله عنه الدولة في مهب الريح، هل ترك الناس يعبثون بالدين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض؟، لقد أقسم قائد الدولة الإسلامية أن يقاتل المرتدين ومانعي الزكاة ومدعي النبوة، وفي نفس الوقت ينفذ بعث أسامة، وأمر الخليفة الأول بتجهيز أحد عشر جيشا لمحاربة المرتدين كما أنفذ بعث أسامة.

إذا قررت الشعوب المسلمة أن تملك إرادتها وحريتها في اختيار من يحكمها والاحتكام إلى شريعتها فلن يقف أمامها عائق ولو تآمر عليها العالم، فقط تملك اليقين الذي تعلمناه من نبينا محمد صلى الله عليه وسلم: لو وضعوا الشمس والقمر في أيدينا حتى نتنازل عن حريتنا وامتلاك إرادتنا والاحتكام لشريعتنا ما فعلنا حتى نصل إلى الحكم الراشد الذي نسعى إليه أو نهلك دونه.

"اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون، اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا"، فهل بعد الإسلام مرجعية نحتكم إليها وقد ارتضاه الله لنا دينا، هل نعدل بقوة ربنا قوة أمريكا وروسيا وكل قوى الأرض مجتمعة، لو فكر المسلمون في قوة الرومان ما انتصروا في تبوك التي قابل فيها ثلاثون ألفا من المسلمين مائتي ألف من الرومان.

"تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا، كتاب الله وسنتي، "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجز"

"...ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم..." (الأنفال: ٤٦)، "... فإن تنازعتم في شيئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا" (النساء: ٥٩)، وقد حذر عمر بن الخطاب رضي الله عنه من التجمعات الشخصية حيث قال: بلغني أنكم تتخذون مجالس، لا يجلس اثنان معا حتى يقال من صحابة فلان من جلساء فلان، حتى تحوميت المجالس، وأيم الله إن هذا لسريع في دينكم، سريع في شرفكم، سريع في ذات بينكم، ولكأني بمن يأتي بعدكم يقول هذا رأي فلان، قد قسموا الإسلام أقساما، أفيضوا مجالسكم بينكم وتجالسوا معا فإنه أدوم لألفتكم وأهيب لكم في الناس (تاريخ الطبري – المطبعة الحسينية بالقاهرة – ج٥ ص ٢٥).

"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم..." (الأنفال: ٦٠)، وهذه الاستطاعة تتغير بتغير الزمان والمكان، كما أن الإعداد لمواجهة الخصم يشمل كل أنواع القوة لمواجهته، قوة ايمانية وسياسية وعسكرية واجتماعية وعلمية وإعلامية ومعلوماتية وتفاوضية وتحالفات إقليمية ودولية واستخباراتية وأمنية.

عدم تأجيل مواجهة الصراع حيث يمكن أن يكون الإعداد للمواجهة والمواجهة الفعلية خطين متوازيين، خاصة مع تصارع الأحداث وسرعة تداول المعلومات وتوافر وسائل الاتصال عن طريق شبكات الانترنت وبرامج التواصل الإجتماعي وغيرها.

الاستفادة من التجارب السابقة والحالية وعدم الاهتمام بما يبثه الخصم من إشاعات خاصة عندما نملك قوة استخباراتية وإعلامية ووسائل تجميع وتحليل البيانات حتى نتمكن من تحديد خطتنا من الواقع الذي نراه وليس من منظور الخصم، فهو يملك القدرة على صناعة حدث ثم يبدأ في تنفيذه بعد أن يكون قد مهد له إعلاميا، وقد أعلنوا سقوط الجولان في أيدي اليهود ولم يكن قد دخلها جندي صهيوني واحد (خليل مصطفى:سقوط الجولان).

إن نظم الحكم الحالية في كثير من بلاد المسلمين موالية للأعداء بل هي يده التي يبشط بها، ولا يكفي لإسقاطها الحل السياسي أو السلمي فقط بحجة عدم إراقة الدماء، أليس قتل الثوار المعتصمين إراقة لدماء المسلمين بأيدي تلك الأنظمة ونحن مطالبون شرعا بقتل القاتل، أم أننا سنأتي بدين جديد يبيح إراقة دمائنا ويحفظ دماء أعدائنا، وكيف نحتكم إلى القوانين والمؤسسات التي ثارت عليها الشعوب، وكيف نحتكم إلى منظمات دولية داعمة للأنظمة المستبدة الحاكمة؟.

"وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيئ إلى أمر الله...." (الحجرات: ٩)، حدث ذلك في عهد الخليفة الرابع وبقي حكمه راشدا، فهل نحن مطالبون أن نقتل ونحرق وتحرق مساجدنا ونعتقل ويمارس فينا تعذيب القرون الوسطى في محاكم التفتيش وتنتهك حرمات نسائنا على أيدي العسكر الذي يحكم كثيرا من بلاد المسلمين ثم يخرج علينا شيوخ مرتزقة يروجون في الإعلام أن الإسلام يدعونا لطاعة الحاكم المتغلب؟

إسلامنا هو مرجعيتنا، فعن أي إسلام يتحدثون، الإسلام الذي خرج خليفته الأول يقول للناس: أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم، وخرج الصحابة في عهد عمر يقولون له: لو وجدنا فيك إعوجاجا قومناك بحد سيوفنا، فأي اعوجاج وأي معصية أشد من قتل المسلمين المسالمين وحرقهم واعتقالهم وانتهاك حرماتهم، هل جاء هؤلاء الشيوخ بدين جديد؟، الدين الذي يدعو إليه الإنقلابيون وأسيادهم في البيت الأبيض الأمريكي والميدان الأحمر الروسي والأمم المتحدة.

على علماء المسلمين توجيه القيادات الشعبية بتحمل مسئولياتهم وتوجيه الشعوب بوجوب الدفاع عن أنفسهم ضد من ينتهك حرماتهم، وأن يخرج منهم عالم في قوة العز ابن عبدالسلام الذي نصح الحاكم القائد سيف الدين قطز لمحاربة التتار رغم الانهيار السياسي والإقتصادي الذي كان يواجه مصر في تلك الفترة، فاتخذ القائد المسلم قطز قرار الحرب معلنا: من للإسلام إن لم نكن نحن، وكان الانتصار في معركة عين جالوت بعد الإعداد للمعركة لمدة أحد عشر شهرا فقط.

لقد وضحنا التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية التي تسعى لإقامة نظام حكم راشد، وهي نفس التحديات التي تواجه كل الشعوب المسلمة وعليها مواجهة تلك التحديات، وأن تتخذ كل المسارات للوصول إلى هذا الحكم، وأن يكون لها خطة واضحة وخطط بديلة في حال فشل الخطة الموضوعة لتصل إلى الحكم الراشد الذي ننشده جميعا.

علينا أن نضع خريطة العالم أمامنا ونقسمها مناطق وقطاعات، ونحدد فيها مناطق نفوذ أعدائنا ومناطق الصراع التي خلفها الاحتلال الأوروبي قبل أن يسلم بلادنا للإحتلال الأمريكي وعملائه من الأنظمة المستبدة التي تحكم معظم بلاد المسلمين، وعلينا أيضا أن نحدد الدول الداعمة لثورات الربيع العربي حتى تكون مركزا ننطلق منه لتحرير الأمة والانتصار على الثورات المضادة (تركيا مثال)، ومن خلال تلك الخريطة نضع خطة لتحركنا على المستوى

الداخلي والإقليمي والدولي، كما يجب علينا تكوين تحالفا ثوريا جامعا ننسق من خلاله تحركنا لمواجهة أعدائنا، كما أمرنا الله تعالى في كتابه العزيز: "قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة"، "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون".

وعلينا أيضا أن ندعم النظام الحاكم في تركيا وأن نقيم معه تحالفات إسلامية موازية للتحالفات الدولية، وأن نسعى لتكوين قواعد شعبية له في بلاد المسلمين، وعليه أن يكسر حاجز اللغة الذي يمثل عائقا خاصة للمتحدثين بغير العربية، وألا يترك تلك الدول للمد الشيعي الإيراني، وعليه أيضا أن يوجد آليات جديدة للتعامل مع النظام الدولي بحيث يضمن استقلال قراره فيما يخص تأمين حدوده الخارجية وحريته في الاحتكام إلى المرجعية الإسلامية التي يرتضيها الشعب التركي، حيث يمكن أن نجعل من تركيا مركزا ينطلق منه العالم الإسلامي لإعادة التوازن في المنطقة وتكون أكثر تأثيرا على النظام الدولي حتى نصل إلى إعادة هيكلته وتحسين أدائه أو خلق نظاما إسلاميا دوليا يكون أكثر عدلا وإنصافا.

وخريطة أخرى يجب وضعها وهي مواقع القواعد العسكرية الأجنبية في بلاد المسلمين، والمطارات العسكرية التي تنطلق منها الطائرات لقتل الشعوب المسلمة، واجتماع الخبراء العسكريين والسياسيين والأمنيين وعلماء الفضاء والأرصاد الجوية والتكنولوجيا وعلماء النفس والإجتماع والتعليم لوضع خطط سريعة لمواجهة المعركة القادمة، وتدريب الشعوب المسلمة على إزالة آثارها حتى لا تهدد الشعوب المسلمة بمصير مثل مصير سوريا والعراق واليمن وليبيا وفلسطين، ومصر على الطريق.

اغتيال الزعامات والقيادات والعلماء أو اعتقالهم معركة أخرى يجب مواجهتها حتى لا تبقى الأمة بلا قيادة تتزعم الثورات الشعبية، عن طريق حماية تلك القيادات، وتدريب قيادات شابة قادرة على تحمل المسئولية، مع تكوين أجهزة استخبارات شعبية قوية مدربة على خداع العملاء وتتبع من يعملون لحسابهم واستهدافهم، كما يجب استخدام وسائل الاتصال والتشفير الحديثة لتقليل أو منع تتبع تلك القيادات.

إن لم نستطع إلزام المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بحق الشعوب المسلمة في اختيار حكامها وأن تحكم بالمرجعية الإسلامية وتحتكم إلى شريعتها التي ترتضيها لشعوبها المسلمة والتي لا تلزم غيرها بها، فوجب علينا أن ننسحب من تلك المنظمات الدولية ونعمل على إسقاطها، وأن ننشئ نظاما إسلاميا جديدا تحترم فيه إرادة الشعوب وتصان فيه حرية الإنسان وكرامته.

الله سبحانه وتعالى لم يترك الأرض للأمريكان واليهود والأمم المتحدة وأعوانهم من الأنظمة الحاكمة العميلة، إنما نحن من ترك لهم الأرض يعيثون فيها فسادا، ولم نبذل الجهد اللازم لحماية الأرض من الهلاك القادم لها من كثرة الظلم والدمار الذي لحق بها على يد هؤلاء، "وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون"، فإذا لم يقم المسلمون بدورهم في رفع هذا الظلم فسوف يأتي الله بقوم آخرين يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرون لا يخافون في الله لومة لائم، وندعوا الله أن يستعملنا ولا يستبدلنا وألا نكون عونا للظالمين.

متى يتحقق الحكم الراشد في عالمنا المعاصر

يتحقق الحكم الراشد حين ينفق المسلمون أموالهم لإنقاذ المعتقلين وأهليهم وتجهيز المجاهدين كما فعل الصديق حين حرر العبيد وجاء بكل ماله لتجهيز جيش العسرة، واشترى عثمان بئر روما وقدم سبعمائة بعير لجيش المسلمين في تبوك، كما يتحقق حين يتقدم المسلمون لإسقاط الطواغيت التي تحكمهم اقتداءا بأسد الله حمزة الذي ضرب أبا جهل لأنه يسب محمدا، ولا يرضون الدنية في دينهم.

يتحقق الحكم الراشد حين تتكون جماعات أبو بصير وأبو جندل حتى لا يفتن الناس في دينهم بكثرة المظالم، وهذا يتوقف على إرادة الشعوب ومدى اتباعها لسنة نبيها والخلفاء الراشدين المهديين من بعده، ويتوقف على التخلص من الوهن الذي أصابهم وهو حب الدنيا وكراهية الموت، كما يتوقف على ثباتهم على الحق والموت دونه، وبشعار الله أكبر والعزة لله ولرسوله وللمؤمنين، وحين يعلن كل مسلم: "من للإسلام إن لم نكن نحن".

خاتمـــــــة

إن معايير الحكم الراشد تضمن صحة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتي جاءت على لسان الصديق رضي الله عنه عندما قال في خطبته الأولي للمسلمين: إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، كما قال الناس للفاروق عمر: لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناك بحد السيف، فمنع الحكم الراشد وجود طاغية في الحكم كما منع طاعة الحاكم المستبد.

ومع كل انحراف عن معايير الحكم الراشد تضعف نظم الحكم في بلاد المسلمين حتى سقطت الخلافة عام ١٩٢٤ وبدأ عصر جديد تخلى فيه المسلمون عن الحكم الراشد بإرادتهم أو رغما عنهم بسقوطهم تحت هيمنة النظام العالمي وزادت الهيمنة مع إنشاء الأمم المتحدة التي طوعت معايير الحكم الراشد لتطوير المنظومة العالمية لرفاهية شعوبها وإضعاف الشعوب المسلمة التي استسلمت للطغيان.

ومع بداية ثورات الربيع العربي تطلعت الشعوب المسلمة للعودة من جديد إلى الحكم الراشد من خلال اختيارها لحكامها إلا أنها اصطدمت بالثورة المضادة، فكان على تلك الشعوب بعلمائها ومفكريها تحديد سبل العودة إلى الحكم الراشد وتطويع وسائل الاتصال الحديثة والمراكز البحثية لفرض إرادتها على المنظومة الدولية وإصلاحها وإعادة هيكلة منظماتها، أو تنشئ نظاما إسلاميا جديدا تحترم فيه إرادة الشعوب وتصان فيه حرية الإنسان وكرامته.

إن الحكم الراشد الذي ننشده الذي يأتي الحاكم فيه بالشورى ويقام به العدل وتكون السيادة فيه للشرع والسلطة للأمة، وتكون فيه المرجعية العليا لأحكام الشريعة فلا ينفرد بشر بحق التشريع والتحليل والتحريم، وتمضي فيه أحكام القضاء على الحكام قبل المحكومين، وهو الحكم الذي يعيش الناس في ظله أحرارا في عقيدتهم آمنين على أنفسهم، وهذا ما عاشته الأمة واقعا حقيقيا في عهد الخلفاء الراشدين.

"فمن للإسلام إن لم نكن نحن".

المراجـــــع

خليل مصطفى: سقوط الجولان

سحر زكي: حقوق الإنسان بين الإسلام والغرب – أبريل ٢٠١٠

صفي الرحمن المباركفوري: الرحيق المختوم

لؤي عبد الباقي: مبادئ الحكم الرشيد في الإسلام: أسس وقواعد لتأصيل وبناء ديمقراطية إسلامية معاصرة

كوندليزا رايز: مجلة (Foreign Affairs) : عدد يناير– فبراير ٢٠٠٠

محمد بن جرير الطبري: تاريخ الطبري

الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية

http://www.ahlalhdeeth.com

http://articles.islamweb.net

http://www.maspolitiques.com

http://melhamy.blogspot.com

المؤلف في سطور

الإسم : سحر زكي عبدالعال محمد

البلد : مصر

المؤهل : بكالوريوس هندسة اتصالات واليكترونيات – كلية الهندسة – جامعة القاهرة، دبلوم تكنولوجيا المعلومات – جامعة القاهرة، ماجستير اتصالات لاسلكية بإستخدام الليزر – جامعة القاهرة.

المؤلفات:

- حقوق الإنسان بين الإسلام والغرب – ٢٠١٠
- لو كنت رئيسا لمصر – ٢٠١١
- سيناء بوابة مصر الشرقية – ٢٠١٣
- الأمم المتحدة الإسلامية – ٢٠١٣

http://kenanaonline.com/users/IslamyyaMisr/posts

http://kenanaonline.com/users/zayedtech/downloads